جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي–الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة

بعنوان:

آليات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نموذجا

- دراسة وكالة الوادي (2010-2019) -

من اعداد الطلبة:

❁جلال الدين حويج

❁صالح حوري

❁نسرين فاضل

تحت اشراف الأستاذ:

❁ د. صالح حميداتو

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2020/06/24

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

د/ عمر عطاالله..... (أستاذ، جامعة الوادي) رئيسا

د/ مفيد عبد اللاوي.....(أستاذ محاضر، جامعة الوادي) مشرفا ومقررا

د/ صالح حميداتو.....(أستاذ محاضر، جامعة الوادي) مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي–الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة

بعنوان:

آليات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نموذجا

- دراسة وكالة الوادي (2010-2019) -

من اعداد الطلبة:

❁جلال الدين حويج

❁صالح حوري

❁نسرين فاضل

تحت اشراف الأستاذ:

❁ د. صالح حميداتو

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2020/06/24

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

د/ عمر عطاالله..... (أستاذ، جامعة الوادي) رئيسا

د/ مفيد عبد اللاوي.....(أستاذ محاضر، جامعة الوادي) مشرفا ومقررا

د/ صالح حميداتو.....(أستاذ محاضر، جامعة الوادي) مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على هذه النعمة المباركة نعمة العلم و البصيرة

أولا نتقدم بالشكر إلى أستاذنا المشرف "**الدكتور حميداتو صالح**"

شكرا له على كل توجيهاته الثمينة ومجهوداته المبذولة في إنجاح هذا العمل والذيّ نتمنىّ له كل التوفيق

والنجاح في مساره المهني

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد

حمه لخضر بالوادي على كل ما قدموه لنا ونسال الله العلي العظيم أن يجعل كل مجهوداتهم في ميزان حسناتهم

كما لا ننسى في الشكر عمال الإدارة وخاصة عمال قسم العلوم المالية والمحاسبية لما قدموه لنا

من تسهيلات وتوجيهات وعلى حسن معاملتهم وندعو الله أن يوفقهم في حياتهم

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساندنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل

ونخص بالذكر "فاضل عائشة".

شكرا لكم.....

"جلال.نسرين.صالح"

الإهداء

الحمد لله الذي أتم عليا هذا فإليك يا الله أرفع يدي أحمدك و أشكرك على توفيقك فبعون الله تخطينا الصعاب و حققنا الحلم المراد.

أولا الشكر لله عز و جل الذي لا يضيع أجر من أحسن عملا.

اهدي ثمرة جهدي **هذا:**

إلى من ذكره في اللسان راحة للقلب و الجنان ...إلى من ترجو العين إلى رؤيته وأحبه القلب لطيبته و تسعد الأذان بسماع سيرته و تسعى النفس لتعيش على خطاه وكانت الروح فداه سيدنا و حبيبنا مُحَمَّد صلى الله عليه و سلم.

.إلى من يترنم القلب عندما يبدأ اللسان بذكرها ...**أمي الغالية** ..

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة والصغيرة كبيرهم وصغيرهم ...

إلى من تقاسمت معهم جهد **هذا** العمل ..**صالح** و **نسرين**..

الى طيب القلب وجميل الروح استاذي ..**صالح حميداتو**..

إلى حبيب القلب وصديق الروح الاداري المميز... **فيصل حاتم** ...

الى كل الزملاء والزميلات الافاضل..

وإلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم كلماتي...

جلال

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

الى أعز ما نملك في هذا الوجود

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

الى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

"أمي وأبي"

الى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي هذا

صالح

أحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

إلى من قرن الله تعالى الاحسان اليهما بطاعته

الى من ربياني صغيرا وشملاني بعظم عطفهما كبيرا

الى والدي الكريمين

الى اختي الحبيبة ... عائشة

الى اخواني الاعزاء ... توفيق، مُحَّد الأمين

إلى اجمل هدايا القدر ... عبد الوهاب

شاكرة ومقدرة لهم تشجيعهم ومساندتهم

الى كل الاصدقاء والزملاء

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

نسرين

ملخص

لقد ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات دول العالم، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، لهذا تسعى الحكومة الى ترقية هذا القطاع من خلال توفير التمويل اللازم الذي من خلاله تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواجهة مشاكلها والعمل على استمرارية نشاطها، وتهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى نجاح سياسة الحكومة الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مجموعة من الهيئات التي تسعى الى توفير الدعم لها والمساعدة في توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم، النمو الاقتصادي.

Résumé

L'intérêt pour les petites et moyenne entreprise a augmenté dans la plupart des économies du monde, les gouvernements cherchent donc à améliorer ce secteur avec le financement somptueux à travers lequel les PME peuvent faire défi contre leur problème et soutenir leur activité, cette étude a pour but d'éprouver le succès de la politique du gouvernement algérienne pour le soutien et le financement des petites et moyennes entreprises à travers l'organisation cherchent de fournir un soutien et une assistance à la fourniture des besoins financiers es de minimiser les problème rencontrés dans ce domaine.

Mots clés: petites et moyenne entreprise, Organismes de soutien et de financement, Développement économique.

قائمة الفهارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	.I
فهرس الجداول	.II
فهرس الأشكال	.III
فهرس الملاحق	.IV
قائمة المختصرات	.V
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي	
تمهيد	07
المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**08**
المطلب الأول: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	12
الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني	**22**
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	22
المرحلة الأولى: 1962 - 1982	22
المرحلة الثانية 1982-1988	23
المرحلة الثالثة (1988-2000) مرحلة الاصلاحات	23
المرحلة الرابعة (2001-2014)	24
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	26
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	33
المطلب الرابع: معوقات تطور وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض الحلول المقترحة لها	36
الفرع الأول: معوقات تطور وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
الفرع الثاني: سبل علاج مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38

خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	43
المبحث الأول: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	**44**
المطلب الأول: نشأة وتعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	44
المطلب الثاني: مهام واهداف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	46
المطلب الثالث: طرق التمويل	48
المطلب الرابع:امتيازاتالصندوق الوطني للتأمين على البطالة	50
المطلب الخامس: انجازات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	51
المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	**54**
المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	54
المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi	55
المطلب الثالث: طرق التمويل	56
المطلب الرابع: امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	58
المطلب الخامس: انجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	60
المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	**65**
المطلب الاول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	65
المطلب الثاني: مهام واهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	66
المطلب الثالث: امتيازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	68
المطلب الرابع: طرق تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	69
المطلب الخامس: انجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	70
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حولآليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	76
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	**77**
المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	77
المطلب الثاني: انجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	82
المبحث الثاني: الجانب التطبيقي	**88**
المطلب الأول: انجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية الوادي	88
المطلب الثاني: نماذج عن اشخاص مولتهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي	93
نموذج رقم 01	93

نموذج رقم 02	95
نموذج رقم 03	97
خلاصة الفصل	99
الخاتمة	100
قائمة المراجع	105

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	09
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للاتحاد الاوروبي (بدءا من عام 2005 حتى نهاية 2004)	10
03	تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في اليابان	11
04	تطور وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني 2016-2001	26
05	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-2014)	29
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على النشاطات الاقتصادية لسنة 2017	31
07	مساهمة الـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة حسب قطاع النشاط في الجزائر بينسنتي2007و2010	35
08	تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم(CNAC)	52
09	توزيع المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC) حسب قطاع النشاط (من 2004 الى 2016)	53
10	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة بها	60
11	عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط	60
12	عدد المشاريع الممولة حسب نوع الاستثمار	61
13	عدد المشاريع الممولة حسب القطاع القانوني	61
14	المشاريع الممولة الكلية لسنة 2018	62
15	المشاريع الممولة حسب نوع الاستثمار لسنة 2018	63
16	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لسنة 2018	63
17	المشاريع الممولة حسب الحالة القانونية لسنة 2018	64
18	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	70
19	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	70
20	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	71
21	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	71
22	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم	72
23	حصيلة التمويل للفئات الخاصة	72

24	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة التي وفرتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى غاية 31 ديسمبر 2019	73
25	حصيلة الخدمات غير المالية التي قدمتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى غاية 31 ديسمبر 2019	73
26	التمويل الثلاثي حسب المستوى الأول	79
27	التمويل الثلاثي حسب المستوى الثاني	80
28	التمويل الثنائي حسب المستوى الأول	80
29	التمويل الثنائي حسب المستوى الثاني	80
30	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط	83
31	المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	84
32	المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم	85
33	المشاريع الممولة لصالح المرأة	86
34	المشاريع الممولة بالامتداد	87
35	وضائف الاثر	87
36	المشاريع الممولة من طرف الوكالة للفترة (2010-2019)	88
37	المشاريع الممولة حسب الجنس	90
38	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط	91
39	عدد المشاريع الممولة حسب الجهة	91
40	عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليم	92
41	عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل	92
42	توضيح تطور رقم الاعمال والامتيازات الممنوحة	94
43	توضيح تطور رقم الاعمال والامتيازات الممنوحة	96
44	توضيح تطور رقم الاعمال والامتيازات الممنوحة	97

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	28
02	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	28
03	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-2014)	30
04	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-2014)	32
05	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2011	33
06	تطور مساهمة الـ (م ص م)في تشغيل بين سنتي 2002 و 2013	34
07	المشاريع الممولة حسب كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي	62
08	تطور عدد المشاريع الممولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010-2019)	89
09	المشاريع الممولة حسب الجنس	90

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احصائيات المتعلقة بالفترة الممتدة بين 2010الى 2019	109

قائمة المختصرات

الرمز	الشرح باللغة العربية	الشرح باللغة الاجنبية
UNIDO	لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية	United Nations Industrial Devlopement Oraganization
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	Caisse National D'assurance Chomage
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	L'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence Nationale de Développement de l'Investissement

مقدمة

تمهيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية دعمها وتمويلها الشغل الشاغل للكثير من الحكومات والمنظمات الاقتصادية نظرا لأهميتها البالغة في معظم دول العالم المتقدمة منها أو النامية واحتلالها مكانة مهمة وحيوية في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني كذا مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام وترقية الصادرات اضافة الى انها تعمل على تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الاجنبية وغيرها، مما يعكس دورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تلعبها هذه المؤسسات والدور الفعال في تجسيده إلا انه لعل أهم المشاكل التي يعانيها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتعلق بالحصول على مصادر دعم وتمويل مختلفة، هذا ما دفع بالجزائر كغيرها من الدول اعطاء اهتمام واسع لهذا القطاع من خلال توفير ظروف مناسبة ومساعدة للعمل على أداء دورها في احسن صورة ممكنة.

وذلك فان موضوع دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلقى اهتماما كبيرا وواسعا سواء على المستوى الدولي او المحلي، فالجزائر كغيرها من الدول سارعت الى تطبيق مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية بعد الاستقلال وذلك بحل المشكلات التمويلية وضبط النشاط الاقتصادي من خلال اقامة اجهزة حكومية وهيئات دعم ومن بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

***الاشكالية:**

بناء على ما تقدم يمكننا طرح الاشكالية الأساسية لموضوعنا كما يلي:

–ما هي الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف تقوم بدورها في تمويل هذه المؤسسات؟

التساؤلات الفرعية:

وحتى نستطيع الاجابة على الاشكالية الرئيسية سنحاول تجزئتها الى عدة تساؤلات فرعية تتمثل أساسا في:

–ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وفيما تتمثل أشكالها؟

–فيما تتمثل أهمية هذه المؤسسات؟ وماهي المشاكل التي قد تعانيها؟

– ما هو دور هيئات الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

***الفرضيات:**

بناء على ما سبق ومن أجل تأكيد أو نفي التساؤلات المطروحة قبلا، يمكننا طرح بعض الفرضيات كما يلي:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية.
- تعتبر الآليات والهيئات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم الضمانات لنجاحها.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل خاصة في الجانب التمويلي.
- تلعب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دور رئيسي في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير اطار تشريعي وقانوني من خلال انشائها على غرار توفير عدة اشكال تمويلية لها.

***اسباب اختيار الموضوع:**

ان اختيار مثل هذا الموضوع لم يأتي عن طريق الصدفة، انما جاء بناء على عدة اسباب منها الذاتية ومنها الموضوعية والتي يمكننا أن نبينها في النقاط التالية:

1-الأسباب الذاتية:

-الميل الشخصي لدراسة كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الرغبة في فهم الموضوع والمشاكل التي قد تواجهه.

-الرغبة في إنشاء مؤسسة بعد التخرج.

2-الأسباب الموضوعية:

-هذا الموضوع يدخل في تخصصنا (محاسبة).

-محاولة فهم الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويلها لهذه الاخيرة.

***الدراسات السابقة:**

لقد اطلعنا على العديد من المواضيع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها، ولقد استفدنا من بعض الدراسات السابقة التي قمنا بترتيبها على أساس الزمن تصاعديا والتي يمكن ذكرها في ما يلي:

1-عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ولقد تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة الى التمويل البنكي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف التخلص من المصاعب المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث توصل الباحث من خلال بحثه إلى إيجاد المحددات الرئيسية للتمويل البنكي من خلال النظريات

المالية المفسرة لسلوكها، وتوصل الباحث إلا إن افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود سوق مالي يجعلها ضعيفة الرسملة مقارنة بباقي المؤسسات الكبيرة وحتى المقارنة مع نظرياتها في الدول المتقدمة.

2- هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ولقد استعرض هذا البحث مختلف الهيئات الداعمة الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم حصيلة نشاطها من خلال السنوات الاخيرة من حيث النقائص واقتراح جملة من الحلول، وتهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مجموعة من الهيئات التي تسعى الى توفير الدعم لها والمساعدة في توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي قد تواجه هذا القطاع.

3- لفقير حمزة، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة مُحَّد بومرداس، 2017/2016، تحاول هذه الدراسة التعرف على أهم السمات الشخصية المكونة لروح المقاولاتية لدى المقاولين الجزائريين، ومن ثم البحث في أثرها على إنشائهم لمؤسساتهم ونجاحها اعتمادا على المقاربة السلوكية لدراسة المقاولاتية، وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى إن هناك اثر واضح للسمات المقاولاتية على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- مهني أشواق، **مساهمة ممارسات وضيفة الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2018/2017، لقد تطرق الباحث الى التعرف على اثر بعض ممارسات وضيفة الموارد البشرية في تحسين اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتطرق الى بعض الممارسات التقليدية لوظيفة الموارد البشرية (الاستقطاب، الاختبار، التدريب، التكوين، التحفيز) وكذا التطرق الى اداء المؤسسة وأهم مؤشراتها القياسية.

5- بلخير فريد، **التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية** ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018/2017، تهدف هذه الدراسة الى ضرورة تحسين القدرة التنافسية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوغل داخل الاسواق الدولية وتنمية صادراتها، كذلك الاستعداد لمرحلة المنافسة العالمية عن طريق اكتساب المهارات والكفاءات الجديدة والاستفادة من بعض تجارب الدول التي تساهم في حدة التنافسية لمؤسساتها ونجاحها في تسويق منجاتها خارج اسواقها المحلية، كذلك البحث عن الآليات والسبل الممكنة التي تدعم بها القدرة التنافسية على مستوى هذا القطاع الفني والانتقال الى المنافسة العالمية.

***أهمية الدراسة:**

تعود أهمية الدراسة إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حتمية توفير مواضيع وتصورات نستطيع من خلالها ان نساهم في فهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون الاقتصاد الجزائري بحاجة ماسة لها كداعم لرفع الانتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي معرفة مدى دور الهيئات الداعمة لها في تمويلها والتخفيف من حدة مشاكلها.

كما ان هذا البحث يستمد اهميته ايضا في كون السلطات الاقتصادية تعمل اليوم على ادماج هذا القطاع بصفة اكثر وضوحا في التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال التدابير التي اتخذت في صالح القطاع الخاص .

***أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإطلاع على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على مصادر تمويل هذه المؤسسات واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها؛
- تهدف هذه الدراسة الى محاولة فهم سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه هيئات التمويل المختلفة؛
- ابراز الأدوار التي يمكن ان تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسكة في توفير مناصب عمل، وكذا امتصاص اليد العاملة العاطلة عن العمل.

***حدود الدراسة:**

لقد اخترنا كحدود مكانية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها التي تنشط على المستوى الوطني، أما بخصوص دراسة الحالة فقمنا بها على مستوى ولاية الوادي ، اما الحدود الزمانية لدراستنا كانت خلال السداسي الثاني من السنة الدراسية 2020/2019.

***منهج البحث والادوات المستخدمة:**

من اجل الوصول الى اجابات مقنعة وسليمة للتساؤلات المطروحة، حاولنا اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والجانب التطبيقي، أما الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا فيها على دراسة الحالة.

***صعوبات الدراسة:**

لقد واجهنا خلال اعدادنا لهذا البحث عدة صعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على مراجع نظرا للغلق الاضطراري للجامعات بسبب الوباء.
- صعوبة التواصل بيننا نحن كطلبة فيما بيننا بسبب غلق الجامعات.
- صعوبة التواصل بيننا وبين الأستاذ المشرف بسبب الإجراءات الصادرة من طرف الدولة بخصوص الوباء المستجد(كوفيد 19).
- صعوبة التنقل والتواصل مع الوكالة محل الدراسة نظرا للوضع السائد في البلاد ونظرا للإجراءات المتبعة من طرفها في استقبال الافراد.
- صعوبة الحصول على معلومات من طرف الوكالة محل الدراسة بسبب تحفظ الوكالة على المعلومات الخاصة بالمستفيدين.
- عدم وجود احصائيات وطنية متعلقة بالفترة الممتدة من 2016 الى يومنا هذا.
- صعوبة الحصول على معلومات من طرف الشباب المستفيدين من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- عدم وجود موقع الكتروني خاص بوكالة الوادي يحتوي على معلومات تساعدنا في الدراسة.
- صعوبة الحصول على معلومات موثوقة خاصة بالمستفيدين من طرف محاسبيهم بسبب غلق مكاتبهم.

***محتويات الدراسة:**

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول رئيسية كما يلي:

الفصل الأول جاء بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التطرق الى مفاهيم اساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمبحث أول والذي يتضمن التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أشكالها، خصائصها، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني، اما الفصل الثاني فهو بعنوان الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سنتطرق في المبحث الأول الى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، اما المبحث الثاني فسنتطرق فيه الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، اما المبحث الثالث فخصصناه للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وفيما يخص الفصل الثالث والاخير سنتطرق فيه الى الدراسة الميدانية الخاصة بموضوعنا من خلال دراسة حالة يتم الحصول عليها من طرف المؤسسة محل التربص (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالوادي).

الفصل الأول:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد المعاصر سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية، ويتجسد دور هذه الأعمال في العديد من المؤشرات سواء كانت على مستوى التوظيف والمساهمة في حل مشاكل البطالة،أو في سد حاجات السوق وتلبية رغبات الزبائن في مجالات لا تدخلها الشركات الكبيرة، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الكبرى، ولاشك أن ذلك يفرض تحديات ضخمة على هذا النوع من المؤسسات وبالتالي على اقتصاديات هذه الدول، مما يجعل الاقتصاد أمام تحديات ضخمة لا مفر منها مما يؤدي بها إلى اتخاذ جملة من التدابير الجادة للتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات من جهة والعمل المستمر لتطويرها من جهة أخرى وتوفير كل ما من شأنه أن يديمها ويوسع قاعدة تواجدها، وجعلها قادرة على الاستمرار والتطور في ظل بيئة تنافسية داخلية وخارجية نتيجة التحولات الحاصلة والتي تهدف إلى فتح اقتصاديات للمنافسة الأجنبية .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء مفهوم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتدابير التي قامت بها الجزائر للنهوض بهذا القطاع وذلك من خلال مبحثين:

-المبحث الأول: يتضمن مفاهيم اساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-المبحث الثاني: يتضمن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبين من خلال بعض الدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه لا يوجد تعريف موحد يمكن اعتماده لهذا النوع من الأعمال حيث يتوقف هذا التعريف على درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، وأهمية هذه المؤسسات في اقتصادها، ويكون التعريف المقترح إما بنص قانوني كما هو الحال في الجزائر أو تعريفا إداريا كتعريف ألمانيا وسنحاول في المبحث إعطاء تعاريف مختلفة لهذه المؤسسات من خلال المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى معرفة أشكالها، خصائصها، أهدافها وأهميتها.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنقوم بإعطاء تعريف عن المؤسسة الاقتصادية :

يمكن القول ان المؤسسة الاقتصادية هي كيان اقتصادي واجتماعي يتشكل من أفراد ومجموعات وموارد مادية ووسائل انتاج مشغلة معا وفقا لترتيب معين لإنجاز مجموعة من المهام من أجل تحقيق هدف او اهداف مشتركة.[1]

1-تعريف المشرع الجزائري:[2]

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع و/أو خدمات:

- تشغل من واحد (01) الى مئتين وخمسين(250) شخصا;
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري;
- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 ادناه.

وقد تم تعديل بعض المعايير الكمية مع صدور القانون رقم 17-12 الصادر في 2017/01/10 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] -مرزوقي نوال ،معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو9000 و14000،مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس –سطيف ،2009 - 2010 ،ص 9.

[22] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم: 02/17، المؤرخ في 2017/01/11، ص05..

الجدول رقم(01): التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوية (مليون دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	1-9	اقل من 40	اقل من 20	لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى
مؤسسة صغيرة	10-49	اقل من 400	اقل من 200	
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	من 400 الى 4000	من 200 الى 1000	

المصدر: سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص 09.

2-تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية(UNIDO) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت هذه اللجنة عل معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط بها مابين 15 و 19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل مابين 20 و 99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل[1]

3- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم ادارة هذه المؤسسات ، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد اعتمد على معيارين المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف اكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كمايلي:

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من1 الى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 الى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية .
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل او اقل[2].

[1] ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، ص216.

[2] زيتوني صابرين ،الشراكة الاجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة دكتوراه ،جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم 2016-2017 ، ص13.

4- تعريف الاتحاد الأوروبي:

قدم الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتكز على ثلاثة معايير أساسية ;عدد العمال ،رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية ،درجة استقلالية التسيير ، وقدم ثلاثة انواع هي

-المؤسسة المصغرة :تشغل اقل من 10 عمال;

-المؤسسة الصغيرة: تشغل مابين 10 الى 49 عاملا;

-المؤسسة المتوسطة:تشغل من 50 الى 499 عاملا.

حسب هذا التعريف فان 99 %من مؤسسات الاتحاد الأوروبي هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة .[1]

الجدول رقم (02):تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للاتحاد الاوروبي (بدءا من عام 2005 حتى نهاية 2004):

حجم المؤسسة	عدد العاملين	معدل دوران المبيعات	الموازنة السنوية
مؤسسة مصغرة	صفر-9	حتى 2 مليون يورو(مليون يورو)	حتى 2 مليون يورو(مليون يورو)
مؤسسة صغيرة	49-10	حتى 10 مليون يورو(7 مليون يورو)	حتى10 مليون يورو(5 مليون يورو)
مؤسسة متوسطة	249-50	حتى 50 مليون يورو(40 مليون يورو)	حتى 43 مليون يورو(27 مليون يورو)
مؤسسة صغيرة ومتوسطة	اقل من 250	حتى 50 مليون يورو (40 مليون يورو)	حتى 43 مليون يورو(27 مليون يورو)

المصدر: طارق عبد الباري و سوزان عبد القادر، مرجع سبيق ذكره، ص13.

5- تعريف البنك الدولي:

يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيار مبدئيا ،وتعتبر المؤسسة صغيرة إذا كانت توظف اقل من 50عاملا .وهناك العديد من دول العام التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة .[2]

6-تعريف اليابان:

يعرف القانون الاساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل في الثالث من ديسمبر 1999 على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

[1] بلال زويوش، السلوك ألابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدوافع والمحددات ،أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2017 ،ص 67.

[2] عزت خيرت يوسف، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،دار التعليم الجامعي ،مصر 2018،ص7

الجدول رقم (03) : تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في اليابان

القطاع	عدد العمال (عامل)	رأس المال (ين)
الصناعة ، البناء والنقل	اقل من 300 عامل	اقل من 300 مليون
مبيعات الجملة	اقل من 100 عامل	اقل من 100 مليون
مبيعات التجزئة	اقل من 50 عامل	اقل من 50 مليون
الخدمات	اقل من 100 عامل	اقل من 50 مليون

المصدر: ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين ، نفس المرجع السابق ، ص 218.

كما تعتبر اليابان أن الصناعات الصغيرة هي الصناعات التي لا يتجاوز رأس مالها 100 مليون ين (الدولار الأمريكي يساوي 94 ين)، ولا يزيد عدد العمال الدائمين فيها عن 300 عامل وتعمل في المجالات التصنيعية، كذلك تعرف المشروعات الصغيرة بأنها مشروعات غير تصنيعية حيث لا يتجاوز رأس مالها 300 مليون ين ولا يزيد عدد العمال فيها عن 100 عامل.[1]

نستنتج من التعاريف السابقة أن [2] المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها شركة تعمل في بيئة صغيرة نسبيا، وتتطلع إلى استقلالية كبيرة وتعزز بنية بسيطة تماما على الرغم من التغيرات في بيئتها وأنها تفضل نظام معلومات أساسي للتواصل الداخلي السهل والتبادل الفعال مع بيئات مشابهة لها.

-تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [3]

تندرج المؤسسة تحت مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا لم يتعد حجمها حدا معينا من حيث تعاملها التجاري في السوق، وعدد العاملين بها، أو قد ينظر لأحد هذين المقياسين فقط فعلى سبيل المثال يعتبر معهد بون لأبحاث قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFM أن المؤسسة تندرج ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا كان عدد العاملين بها أقل من 500 عامل أو إذا قل معدل دوران مبيعاتها السنوية عن 50 مليون يورو أما الاتحاد الأوروبي فقد حدد منذ بداية عام 2005 أن المؤسسات التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 عامل ولا يتعدى حجم تعاملاتها التجارية 50 مليون يورو هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

[1] محمد خليل محمود محمد، المشروعات الصغيرة طريق للتنمية المستدامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر،2018، ص 23.

[2] Gérald d'amboise. La PME canadienne. Presses Université Laval. Canada.1989. P 15..

[3] طارق عبد الباري وسوزان عبد القادر، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المكتبة الأكاديمية، مصر،2006، ص 12.

المطلب الثاني:أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و خصائصها

الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكالا وفقا لتنوع المجالات والأنشطة الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك وفقا للتقسيم التالي:

أولا: التصنيف حسب طبيعة توجهها:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال أو الأنواع وذلك حسب توجهها

ومن بين أهم هذه الأنواع نجد:[1]

أ- المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية بكون مكان إقامتها المنزل وتستخدم في عمل الأيدي العائلية، ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكمية محدودة وعادة ما تكون عملياتها الإنتاجية غير مكلفة.

ب-المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب التنظيم للمؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري، وتلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعامل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

إن النوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل أكبر في الإنتاج بينما التجهيزات تكون بكميات أقل نسبيا وقليلة التطور من الناحية التكنولوجية، ولهذا فإن كمية التركيب العضوي لرأس المال يكون فيها منخفضا سواء من ناحية التسيير الإداري أو من ناحية النظام المحاسبي أو التسويقي بالبساطة الكبيرة.

ج-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبة المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأوليين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديث، سواء من ناحية التوسع باستخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم تصنيعها بطريقة منظمة ومنتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية. وتختلف بطبيعة الحال

[1] مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة8 ماي 1945، قالمة، 2015، ص73.74.

درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة من جهة أخرى، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وانتعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

*العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة واستعمال الآلات والأدوات المتطورة.

*إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات تستعمل وتعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

ثانيا:التصنيف حسب أسلوب تنظيم العمل:

في هذا التصنيف يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات:[1]

أ- المؤسسات غير المصنعة : تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي ونظام الإنتاج الحرفي، تحت نشاط حرفي واحد، أو بمشاركة عدد من المساعدين، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يحتفظ بأهميته في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي يبقى دائما نشاطا يدويا يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن، ونميز في نطاق الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل، والإنتاج في الورشات عندما ينتقل الحرفي إلى مكان خارج العمل.

ب-المؤسسات المصنعة: وهي تجمع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالمؤسسات الكبيرة، وتتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية، كما أنها تستخدم الأساليب الحديثة في التسيير، وتقسيم العمل وطبيعة السلع المنتجة وتتميز باتساع أسواقها.

ثالثا: التصنيف حسب طبيعة وتخصص المنتجات:

يبدو أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع عبر مختلف البلدان نمطا ثابتا بعض الشيء، فبصرف النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات، نلاحظ أن هناك ميل إلى التركيز في نفس النشاطات الصناعية، وذلك داخل كل فئة من الفئات المذكورة أعلاه.[2]

[1] هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة2017، ص 41-42.

[2] عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة2015، ص 28.

أ-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع كلا من المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ب-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في تحويل المعادن بجميع أنواعها، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، وصناعة مواد البناء، بينما تنشط أنواع أخرى في قطاع المحاجر والمناجم.

ج-مؤسسات انتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة.
أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل (السيارات وآلات النقل والآلات الفلاحية) وأيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.
يسمح لنا هذا التصنيف من التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجدها تتدخل في مختلف فروع النشاط الصناعي، وهي بذلك ليست نوعا من أنواع المؤسسات بل نظاما وأسلوبا للإنتاج قائم بذاته.

رابعا: التصنيف على أساس شكلها القانوني:

تعتبر عملية اختيار الشكل القانوني ونوع الملكية القرار الاستراتيجي الأول، الذي يتطلب الأمر من الريادي أو المؤسسين للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الإجابة علية بوضوح ورؤية وتصور شمولي، لذلك يتطلب هذا الجانب العناية الكبيرة لكونه يحدد مستقبل المؤسسات وأسلوب نموها وتطورها اللاحق، وهكذا يجب توخي الدقة والصحة في هذا الخيار، كما أن الشكل القانوني ونوع الملكية له أثر واضح على خصائص المؤسسات وأساليب عملها، ومع وجود إمكانية تغيير الشكل القانوني لاحقا إلا ان هذا لا يعفي الرواد والمؤسسين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضرورة معرفة البدائل والأشكال القانونية المتاحة وعواقب اختيار أي واحد منها للبدء بإنشاء هذه المؤسسات.[1]

أ: التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تأسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

[1] مكاحلية محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ب: المؤسسات العامة:هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها.[1]

وتهدف هذه المشروعات في الأساس الى تحقيق المنفعة العامة سواء تحقق ربح ام لا، فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة، أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل، هذا لا يعني أن المشروعات العامة لا تهتم بالربح بل يجب أن لا يتم ذلك على أساس تحقيق الأهداف الأساسية التي أنشئ من أجلها المشروع العام.[2]

ج: المؤسسات الخاصة: وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق و إجراءات تسييرها، ويتم تقسيم المؤسسات الخاصة[3]، ويمكن إدارتها إجمالا ضمن صنفين:

1-المؤسسات الفردية: وهي مؤسسة يملكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول عن جميع الالتزامات وديون المؤسسة.[4]

2-المؤسسات والشركات: الشركة هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع ما بتقديم حصة من مال أو عمل أو كليهما، على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة وتنقسم الشركات بدورها الى نوعين هما:[5]

2-1-شركات الأشخاص: تعود ملكيتها إلى عدد من الأشخاص، تشتمل على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.[6]

2-1-1-شركات التضامن: تقوم من خلال عقد بين شخصين أو أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والأعمال التي تمارس داخل حدود الشركة .

للشركاء بالتضامن صفة التاجر وهم مسؤولون من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة، ولا يجوز لدائني الشركة مطالبة أحد الشركاء بوفاء ديون الشركة، إلا بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ إنذار الشركة بعقد غير قضائي.[7]

2-1-2-شركة المحاصة:هي شركة مستترة لها شخصية معنوية، إذ تنعقد بين شخصين أو أكثر بغرض اقتسام الأرباح والخسائر فيما بينهم فقط، على أن يقوم بالعمل أحد الشركاء باسمه الخاص، ويتفرع على كون تلك الشركة

[1] براهيمي حياة و جعيجع نبيلة، ملتقى دولي حول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر، جامعة المسيلة، بدون تاريخ ولا صفحة.

[2] أحمد محي خلف سقر، المشروعات الصغيرة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية،2020، ص 16.

[3] أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993 ،ص.: 17.

[4] براهيمي حياة وجعيجع نبيلة، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

[5] مرزوقي نوال، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

[6] هالم سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[7] المادة رقم 551 من القانون التجاري الجزائري، سنة 2007.

بلا شخصية معنوية أنه لا يكون لها اسم أو عنوان وكذلك لا توجد لها ذمة مالية مستقلة، ولا يشهر افلاسها انما الذي يشهر افلاسه هو الشريك فيها.[1]

2-1-3-شركة التوصية البسيطة: هي من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء ; شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وتطبق أحكام شركة التضامن على شركة التوصية باستثناء الأحكام الخاصة بهذه الأخيرة، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو أن يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة لكن له امتياز آخر فهو يتحصل على حصته في الأرباح بنسبة ثابتة حتى وان لم تحقق المؤسسة أرباحا [2]

2-2- شركات الأموال: هي الشكل الأكثر تطورا بين المؤسسات ذات الملكية الخاصة، وفيها يتم تلاقي عيوب المؤسسات الفردية ومؤسسات الأشخاص، لأنها تقوم على تجميع رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص وتوظيف الخبرات اللازمة دون تدخل وهيمنة شخصية من قبل المساهمين، ونجد منها: [3]

2-2-1-شركات المساهمة:[4]هي المؤسسات الأكثر انتشارا واسهاما في النشاط الاقتصادي، وفيها يقسم رأس المال الى عدد من الأسهم تعرض للبيع بسعر محدد للسهم الواحد على الجمهور، ليشتري هذه الأسهم، مع تحديد الحد الأعلى لعدد الأسهم للشخص الواحد، لضمان عدم السيطرة أو الهيمنة فيها، كما تقتصر مسؤوليات المساهم بالنسبة لالتزامات المؤسسة على قدر مساهمته في رأس المال، وتمتاز هذه المؤسسات بانفصال الملكية عن الإدارة. تمتاز هذه المؤسسة بقدرتها العالية على الائتمان وإمكانيتها الكبيرة على الاستفادة من فرص الاستثمار أما ما يعيبها فهو ارتفاع تكاليف تكوينها وارتفاع نسبة الضرائب عليها والمقتطعة من الأرباح، مع احتمال وقوع إدارتها أحيانا بأيدي أشخاص غير مساهمين فيها وليست لهم بالضرورة نفس دوافع الأعضاء المساهمين.

2-2-2- شركات ذات مسؤولية محدودة: تتكون الشركة ذات مسؤولية محدودة من شخص أو أكثر والمساهمون يتحملون الخسائر بقدر حصصهم في الشركة، إذا كانت الشركة تتكون من شخص واحد فقط "كشريك واحد" الشركة ذات مسؤولية محدودة للشخص الوحيد EURL، والشريك يمارس الصلاحيات الممنوحة

[1] ابراهيم سيد أحمد، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط01، مصر، 2015، ص 32.

[2] عقبة نصيرة، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

[3] سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة2016، ص 87.

[4] سعود وسيلة، نفس المرجع والصفحة سابقا.

له، تتكون الشركة من اسم شريك واحد أو أكثر متبوعة بعبارة "الشركة ذات المسؤولية المحدودة" أو بالأحرفٍ S.A.R.Lمع بيان رأس المال.

الفرع الثاني:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تميزها والتي تتمثل في:[1]

-استقلال الذمة المالية للمشروع عن الذمة المالية للشركاء؛

-وجود اسم وعنوان ومقر ومركز ادارة المشروع؛

-للمشروع موطن مستقل عن موطن الشركاء، وقد يكون نفس مكان مباشرة النشاط أو ادارة المركزية؛

-للمشروع جنسية مستقلة عن جنسية الشركاء.

وتتميز ايضا بالخصائص التالية :[2]

1- الحجم:

يمثل الحجم خاصية مهمة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، فقد ترى الادارة والمالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة او صغيرة ولا تتطلع ان تأخذ حجما اخر، ويكن مرد هذا التطلع الحصول على ميزات تفرد خاصة ترافق اساليب ومناهج عمل هذا المستوى من الحجم ولا ترغب المنظمة في الانتقال الى حجوم اكبر رغم توفر الفرص المتاحة لها.

2- سهولة التكوين:

ان منظمات الاعمال الصغيرة والمتوسطة يسهل ايجادها من الناحية القانونية والفعلية، وهذا الامر نجده متجسد في اغلب الدول وقوانينها الخاصة بمزاولة الاعمال والانشطة التجارية والخدمية. ان متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والسهولة والوضوح والتحديد، فيكفي الحافز الفردي او الجماعي ان يكون وراء اعمال صغيرة قد تصل لاحقا الى شركات ومنظمات متوسطة الحجم.

3-المرونة وسرعة الاستجابة:

هكذا يفترض ان يكون الامر، حيث ان بساطة ورشاقة الهيكل التنظيمي وترابط مفردات العمل وعدم وجود اليات بيروقراطية رسمية جامدة، تجعل عملية التغيير نحو الاحسن والافضل تجري بطريقة افضل واسرع، كذلك تمكن هذه الخصائص الاعمال المتوسطة والصغيرة من التكيف السريع والمرن للأحداث والمفاجأة في بيئة التنافس.

[1] عبدالله حسين جوهر، ادارة المشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2011 ،ص 10.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، ادارة واستراتيجيات منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة، ط01، دار وائل للنشر، الاردن، 2009، ص26 .27. 28.

4-الحرية المتاحة للمؤسسين والادارة في التعامل مع المواقف المختلفة:

وهذه الخاصية تجعل العديد من المستثمرين والافراد والمجموعات تفضل اقامة منظمات صغيرة خاصة بهم بدلا من العمل كموظفين لدى الغير. ان هذه الحرية نجدها متجسدة بالعديد من المزايا مثل اختيار اسلوب الادارة ومنهجها، حيث امكانية العمل وفق الطريقة الملائمة وخاصة بالنسبة للنساء وكذلك ميزة الاستفادة من العائد والارباح المحققة من المنظمة.

5-**إتاحة فرص العمل**: وذلك بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب انتاج وتشغيل غير معقدة فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين اصحابها والعاملين فيها، والاطلاع على أوضاع العمال وتقريب العلاقات الانسانية والشخصية بينهم مما ينعكس ايجابا على انتاجيتهم.[1]

6- المخاطر: اغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تخضع لمعاملات منتظمة في الاسواق الحقيقية، وهذا يجعل السيولة بشكل عام أقل من السيولة لدى الشركات الكبيرة، فإن الخطر لا يشوه سمعة هذه الشركات في السوق فقط، بل يحد أيضا من امكانية خروج المستثمرين، مما يثير الى القلق لوجود تركيز رأس المال في يد المدير، وأن المستثمرين يشعرون بعدم الثقة تجاهه، ونتيجة لذلك فإن الافتقار الى تنويع الملكية يعيق حركة الشركات الصغيرة والمتوسطة بشدة في سعيها للحصول على التمويل [2].

7- انخفاض الطاقة الانتاجية : فقد ساعد التطور التكنولوجي على امكانية إمكانية تجزئة العمليات الانتاجية ومن ثم فقد أتاح للدول النامية الدخول في مجالات انتاجها، ومنها مجال الصناعات الكيميائية على سبيل المثال والتي كانت قاصرة على الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.[3]

8- تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة: تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا، بالشكل الذي تتطلبه المشاريع الكبيرة وذلك نظرا لضعف القدرة المالية لصاحب المشروع الذي يعتمد على إمكانيات محلية متاحة فتكون الادوات والآلات بسيطة.[4]

9- قصر العمر المتوقع: [1] يمكن لمؤسسة صغيرة أن توقف أنشطتها لأسباب مختلفة مرتبطة بهشاشتها (رحيل موظف رئيسي، توقيف مؤقت للعمل).

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة في الدول الصغيرة،2018، بدون صفحة.

[2] Aly Diadjiry. La défaillance des PME belges. Thèse de doctorat. Université catholique de la Louvain. 2004. P 10.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مصر،2018، بدون صفحة.

[4] سمير العبادي، المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي،2015، ص 28. 29.

كما تتميز هذه المؤسسات **بأنها محلية إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل بها:** [2]يتميز هذا النوع من المؤسسات كذلك بالتمركز، أي محدودية المساحة التي تنشط فيها، وتكون في الغالب مرتبطة ارتباط مباشرا بالمستهلك، إذ تقوم بإنتاج سلع استهلاكية، إلا أن هناك عدد قليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال إنتاج سلع إنتاجية أو جزء من منتج معين، أي ما يعرف بالمقاولة الباطنية، لكن هذا لا يمنع من وجود ورشات تنتج احيانا قطع غيار بديلة لتلك القطع المستوردة، وخلاصة القول هي أن الارتباط المباشر بينها وبين المستهلك جعلها ذات طابع مركزي أو محلي.

المطلب الثالث:عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول أن فرص نجاح الأعمال بصورة عامة تزداد إذا تم الاهتمام بالخصائص الفردية التالية:[3]

1- المدير والملاك لديهم أهداف محددة:

يعرف مدير العمل او مالكه تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إيجابيات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة مثل; ما هي الأهداف العامة للمنظمة؟ لماذا وجدت المنظمة وماذا تخدم؟وما هي أهداف الأعمال في الأمد القصير؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة عرضت بوضوح، وان العاملين لم تناقش معهم ولم يستوعبوها بما فيه الكفاية، فان المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها.

2-المعرفة الممتازة بالسوق:

وجود السوق، بمعنى عدد كافي من الزبائن، يتطلب الأمر خلق الأسواق حتى ولو بدت ضمنية غير ظاهرة في بداية الامر وان بعض ما تنتظره الاسواق لم يتحقق بعد ولم يصل الى حد الاشباع والرضا المطلوب، الا ان الاعمال المتوسطة والصغيرة تستطيع بواسطة منتجاتها (السع والخدمات)، وسلوكيات عامليها، وردود افعال المنافسين لها النجاح او الفشل في خلق زبائنها الخاصين لها.

3- قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز خاص:

تقدم المنظمة و تجلب شيء جديد او اصيل للسوق حتى ولو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المنظمة ان تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا او باستخدام خاص

[1]Josée St pierre. La gestion financière des PME. Presses de l'université du Québec .canada. 2003. P 07.

[2] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة للنشر،2013، ص53.

[3]طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 37. 38.

ومتفرد بطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن يبدأ العمل دون القدرة على الابداع والتجديد، أو تصور رؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله وانشطته المختلفة.

4-آليات ادارة متكيفة مع التطور:

ان نجاح الاعمال الصغيرة إذا ما اريد له الاستمرارية فانه يستند على وجود قابليات استيعاد وفهم جيد للتطور مرتبط بالجوانب التنظيمية والادارية، ويعبر البعض عن هذه الاليات بكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة.

5-الحصول على عاملين اكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم:

ان الاعمال الصغيرة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي وعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين، لذلك يتطلب الامر ان تعير هذه الجوانب عن الاهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة ادارتها على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم، والحصول على افضل ما لديهم من قابليات وقدرات.

6-قدرات ومهارات متنوعة لدى الادارة وخصائص شخصية لدى المالكين والمديرين تساعد على نجاح المنظمة الصغيرة والمتوسطة:

ان امتلاك رؤية ورسالة واضحة يتقاسمها الجميع، شرط ضروري لزيادة تحفيز العاملين والاندماج بالعمل، وان واحدة من اهم اسباب فشل المنظمات الصغيرة والمتوسطة هو الرؤية الضيقة والاهتمام بجانب واحد واهمال الأخريات، لقد عبر البعض عن عوامل نجاح الاعمال الصغيرة بجانبين يرتبط الاول بكفاءة الادارة ويرتبط الجانب الاخر بمجموعة من قبيل تحديد الاهداف وحسن استيعاب المهام والانشطة الادارية.

- إلا أن اقتحامها للأسواق و الاستمرار فيها يحتم علينا البحث في الميزات التي تتميز بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تسهيل هذه العملية والتي شخصت في المرونة والتخصص[1]:

أ- ميزة المرونة:

تعرف المرونة بالقدرة على تكيف النظام الهيكلي والانتاجي للمؤسسة مع تقلبات المحيط الاقتصادي الدولي بصفة مستمرة وبأسرع وقت ممكن، وبالتالي القدرة على رد الفعل في أسرع وقت، وبصفة عامة فهي تعتبر هيكلة تنظيمية مرنة إذا استطاعت أن تكيف نفسها حسب المعطيات أو حسب الأهداف التي سطرتها لنفسها.

[1] بلخير فريد، التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس2018، ص 76. 77.

ب- ميزة التخصص: يؤكد بعض الكتاب أن التخصص في مجال إنتاجي واحد،يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية، حيث الدراسات التي قام بها العديد من الاقتصاديون حول عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي أثبتت وجود نقطة مشتركة بين كل المؤسسات التي تتمتع بمركز الريادة في الأسواق الخارجية في القطاع الصناعي .

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني

تعتمد اغلب الدول في العالم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها دور كبير في الاقتصاد ، ومن بين هذه الدول الجزائر، فهي تظم عددا كبيرا من هذا النوع من المؤسسات ، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى واقع هذه المؤسسات في الجزائر.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدت تطورات في الجانب التنظيمي والتشريعي من قبل الحكومة وذلك من اجل تطوير وتنظيم عمليات الاستثمار، وذلك من خلال المراحل التالية:

1- المرحلة الأولى: 1962 – 1982

كما تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في هذه الفترة بتطور بطيء في عددها وذلك لانتهاج الدولة المنهج الاشتراكي في التنمية الاقتصادية عن طريق الاعتماد على المؤسسات الكبيرة الحجم باعتبارها رمز التصنيع والتطور التكنولوجي، بالإضافة للهيكل الاقتصادي المختل الذي ورثته الجزائر بعد الاستقلال والذي كان مكون أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير، كما أن المؤسسات التي تعود للجزائريين محدودة العدد، فقد كانت معظم المؤسسات ملك للمستوطنين الفرنسيين، وبعد هجرة الفرنسيين أصبح أغلبية المؤسسات متوقفة عن العمل، فقامت الحكومة بإصدار قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات وذلك بموجب الأمر رقم 62-20 المؤرخ في 21 أوت 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 62 -02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 والمتعلق بلجان التسيير للمؤسسات الزراعية الشاغرة وغيرها من الأوامر، ومع تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبيرة على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب وصناعة الميكانيك، الصناعات البتروكيميائية، صناعة الطاقة والمحروقات.[1]

وبقي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمشا، حتى اصدر قانون الاستثمار 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، والذي فتح المجال نسبيا أمام القطاع الخاص وأعطى دافعا جديدا للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها نشاطا تابعا ومكملا للنشاطات القاعدية.[2]

[1] هالم سليمة، مرجع سبق ذكره، ص117.

[2] مداس حبيبة وكحلول فتيحة، استراتيجية دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الراعية لها في الجزائر، ملتقى وطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص02.

2- المرحلة الثانية 1982-1988:

خلال هذه الفترة تم إعادة النظر في الإطار القانوني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل عولمة الاقتصاد والانخراط في اقتصاد السوق حيث أصبح ينظر إليها كتوجه جديد وبديل للصناعات التي كانت قائمة وذلك مرورا بالمراحل التالية:

1- المخطط الخماسي الأول (1982-1984) والمخطط الخماسي الثاني أكد على ضرورة تغطية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة;

2- خلق إطار قانوني جديد 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص;

3- إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص سنة 1982;

إلاأن القطاع الخاص خلال 1982 و 1983 كان له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا انه لم يشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى الى توجه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربة.

4- انخفاض مداخيل الدولة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية 1986 (للازمة النفطية) مما اثر على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام والتي كانت تمول من خزينة الدولة، وقد كانت المؤسسات العمومية بانخفاض مستويات كفاءات الإنتاجية والمردودية الاقتصادية المطبقة، حيث تم توقيف الاستثمارات الموجهة الى المشاريع الضخمة والصناعات الثقيلة، وتوجيه استثمارات جديدة الى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة حيث تم فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة سنة 1987.[1]

3- المرحلة الثالثة (1988-2000) مرحلة الإصلاحات:

عرفت الجزائر في سنة 1988 تحولا هاما في القوانين المنظمة للاقتصاد، وذلك بعد ادخال جملة من الاجراءات على قانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988/07/21 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص، والذي نص للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعدد ماعدا تلك القطاعات الاستراتيجية كالمحروقات والصناعات الحديدة والنقل والجوي والبحري... .

حيث يعد صدور هذا القانون منعرج هام في توجهات الدولة الجزائرية من النظام الاشتراكي المركزي يتم تمويله من الخزينة العمومية، الى اقتصاد السوق القائم على تحرير الاقتصاد والشروع في الاصلاحات الهيكلية والمتمثلة في:

- احلال اقتصاد السوق محل اقتصاد الخاطرة;

[1] أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية للشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة2015، ص 219.

-استقلالية المؤسسات العمومية وخضوعها للقواعد التجارية.

- تحرير التجارة الخارجية والصرف.

وقد صاحب هذا التحول نحو اقتصاد السوق صدور مجموعة من القوانين والمراسيم التي تهيء لخصوصة الهيئات العمومية، وتشجع على الاستثمار مثل القانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990، في المادة 183 مبدأ تحرير الاستثمار الاجنبي، اذ يفسح هذا القانون المجال امام كل اشكال اسهام راس المال الاجنبي، ويشجع كل اشكال الشراكة دون قيود بما في ذلك الاستثمار المباشر.

كما ادى هذا الانفتاح والتغير في القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، خاصة بعد اصدار قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993، الى احداث جملة من التأثيرات خاصة منها المتعلقة بمسألة المساواة بين المستثمرين الجزائريين والخواص والاجانب، واتاحة المزيد من الحرية والتسهيلات لهم في انشاء المشاريع مع تقديم الضمانات لكلا الطرفين، وهذا ماساهم في اعادة بعث الروح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.[1]

4- المرحلة الرابعة (2001-2014):

شهدت هذه المرحلة تطورات كبيرة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للاهتمام المتزايد من طرف السلطات العمومية والامتيازات والتحفيزات التي منحت لهذا القطاع وفي إطار تجسيد برامج الاستثمارات العامة التي شرعت الدولة في تنفيذها سنة 2001،والتي تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بتنمية القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال عدة برامج استثمارية أهمها:

1- برامج الاستثمارات العامة:

تعبر هذه البرامج الاستثمارية عن السياسة المالية أو الميزانية التوسعية والتي تتمثل في صياغة تنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن سياسة تحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد وتم الاعتماد على هذه البرامج من قبل الحكومة الجزائرية تداركا منها للتدخل التنموي الكبير نتيجة تعرضها للعديد من الأزمات التي تسببت في حدوث ركود في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

وتم في هذه المرحلة اصدار القوانين التالية:[2]

[1] عبد الرزاق منيش، دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب والمقاولين، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف2018،ص78-79.

[2] انفال نسيب، مرجع سبق ذكره، ص 220.

1-صدور الامر 03/01 سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار، والقانون رقم 18/01 والمؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمنة ثلاثة ابواب وستة فصول وهدفه كان:

-تشجيع ظهور مؤسسات جديدة;

-رفع من مستوى نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الانتاجي;

- تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة;

- تشجيع الابداع والابتكار.

2- أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لتجديد التجهيزات والتوسع في المشاريع;

3-أنشأ نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 27 فيفري 2003 من أجل المساعدة على توفير المعلومات الضرورية حول نشاطات هذه المؤسسات والمناطق المنتشرة فيها;

4- في افريل2003 تم فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل;

5-في سنة 2004 تم احصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في اطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون اورو;

6-انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005;

7-تخصيص 4 مليار دينار للفترة 2005-2009 بهدف التكفل بإنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعات التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة وانجاز متاحف انتاج الصناعة المهنية والحرفية.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني للفترة(2001 – 2016):

عرف الاقتصاد الجزائري حركية ملحوظة في السنوات الأخيرة نتيجة البرامج الموضوعة من طرف الدولة و نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، حيث تكمن هذه البرامج خاصة في مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-،2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014 لتوطيد النمو الاقتصادي، لقد عملت هذه الاخيرة على تحسين المناخ الاستثماري، وعرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا نتيجة توسع نطاق الاستثمار والاهتمام بهذا القطاع الفني، فكانت بداية الاهتمام الفعلي بإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع، ومع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعات ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001.

والجدول يوضح تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجزائر خلال 2001-2016 كما يلي:

الجدول رقم(04): تطور وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني 2001-2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
2001	179893	99.56	778	0.44	180671
2002	189552	99.59	778	0.41	190330
2003	207949	99.62	778	0.38	208727
2004	225449	99.65	778	0.35	226227
2005	245842	99.64	874	0.36	246716
2006	269806	99.72	739	0.28	270545
2007	293946	99.66	666	0.34	294612
2008	392013	99.84	626	0.16	392639
2009	455398	99.87	591	0.13	455989
2010	471634	99.88	557	0.12	472191
2011	511856	99.88	572	0.12	512428
2012	550511	99.89	557	0.11	551068
2013	601583	99.90	557	0.10	602140
2014	656949	99.91	542	0.09	657491

717427	0.08	532	99.92	716895	2015
787379	0.04	390	99.96	786989	2016

المصدر: بلخير فريد، التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018، ص 257.

من الجدول اعلاه نلاحظ أن [1] هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2016 بـ 787379 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والقطاع العام هذا بعدما كانت سنة 2015 تقدر بـ : 717427 مؤسسة، أي بمعدل تطور يقدر بـ : 09.75%، حيث كان يبلغ العدد الاجمالي 180671 مؤسسة سنة 2001، هذا التطور راجع الى الاهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب التحولات التي تمر بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي ركز على جوانب التنمية الدائمة.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2001 بـ : 179893 مؤسسة لتبلغ سنة 2016 بـ : 786989 مؤسسة بزيادة تقدر بـ : 607079 مؤسسة مقارنة بسنة 2001. إن هذه الزيادة دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء و خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند 778 مؤسسة، منذ سنة 2001 حتى سنة 2004، ثم ارتفع هذا العدد الى 874 مؤسسة سنة 2005،وهي زيادة ضئيلة اذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وفي سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ عددها 390 مؤسسة ويمكن تفسير هذا التراجع الى التخلي عن هذا النوع من المؤسسات في القطاع العام نتيجة لترك المبادرات الخاصة للشباب وتمكينهم من الخوض في مجال الاستثمار، كما يمكن تفسيره أيضا الى عمليات الخوصصة التي شاهدتها الجزائر منذ برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي بتحويل الملكية للمؤسسات العمومية إلى الخواص، حيث كانت هذه التحولات نتيجة الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر.

[1] بلخير فريد، نفس المرجع السابق، ص257.258.

الشكل رقم(01):عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

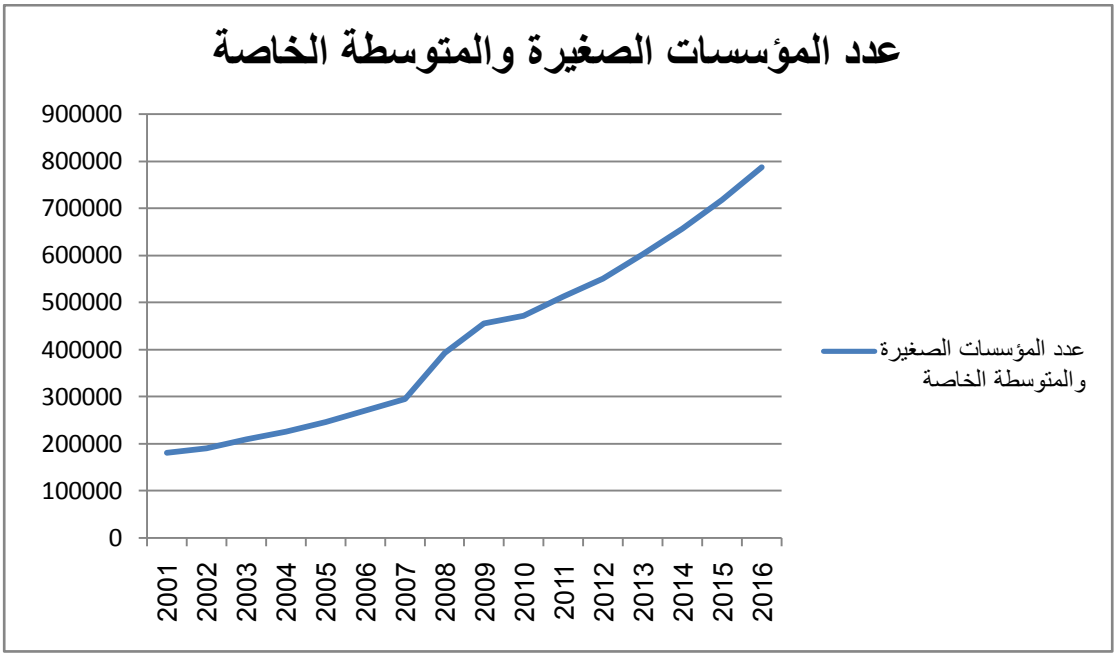

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول اعلاه

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد من سنة 2001 الى سنة 2016.

الشكل رقم(02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة

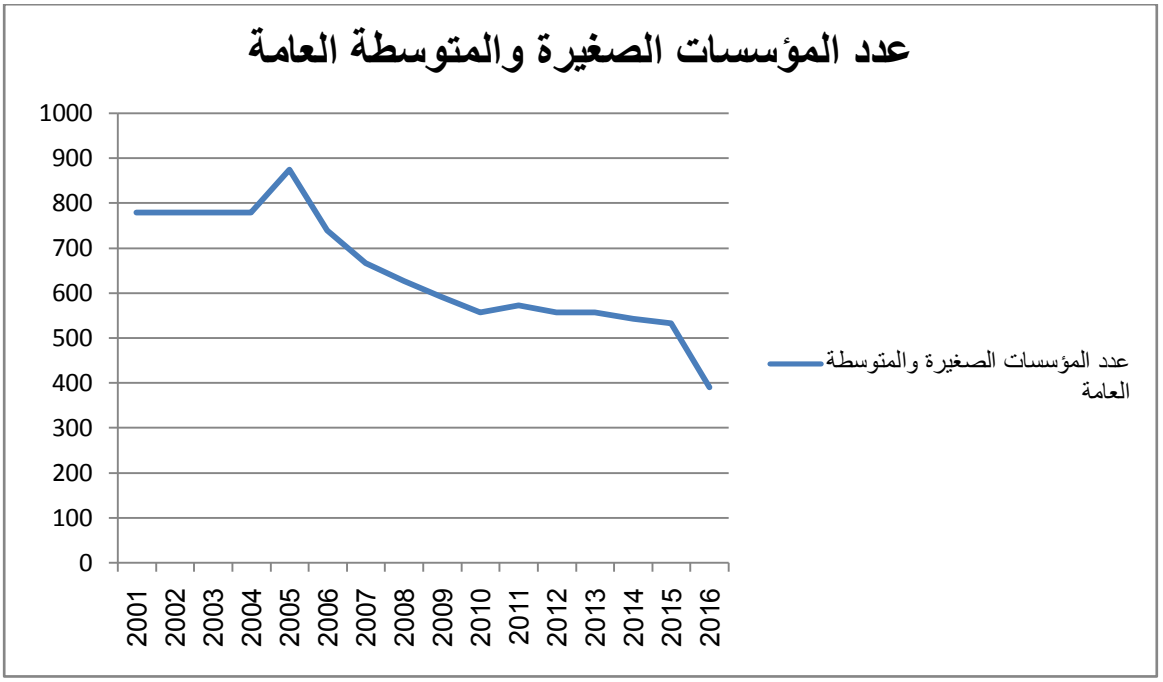

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول اعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في تناقص من سنة 2001 الى 2016.

ثانيا: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حركية متواصلة من إنشاء وشطب وإعادة إنشاء سواء في القطاع الخاص أو العام وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-2014)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية
2010		618515	557
حركية المؤسسات ص و م 2011	إنشاء	44375	15
	إعادة إنشاء	5392	-
	شطب	9545	-
	الزيادة	40222	15
2011		658737	572
حركية المؤسسات ص و م 2012	إنشاء	55144	-
	إعادة إنشاء	5876	-
	شطب	8482	15
	الزيادة	52538	-
2012		711275	557
حركية المؤسسات ص و م 2013	إنشاء	66584	-
	إعادة إنشاء	8791	-
	شطب	8191	-
	الزيادة	65984	-
2013		777259	557
حركية المؤسسات ص و م	إنشاء	76551	-
	إعادة إنشاء	9585	-
	شطب	7286	15

2014	الزيادة	74252	-
2014		851511	542

المصدر:هالم سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

هناك حركية مستمرة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التابعة للقطاع الخاص، ويمكن أن نوضح معطيات الجدول أعلاه من حيث حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء وإعادة إنشاء بعد عملية الإلغاء وعمليات الشطب من سنة 2011 إلى سنة 2014 من خلال الأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم(03):حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-2014)

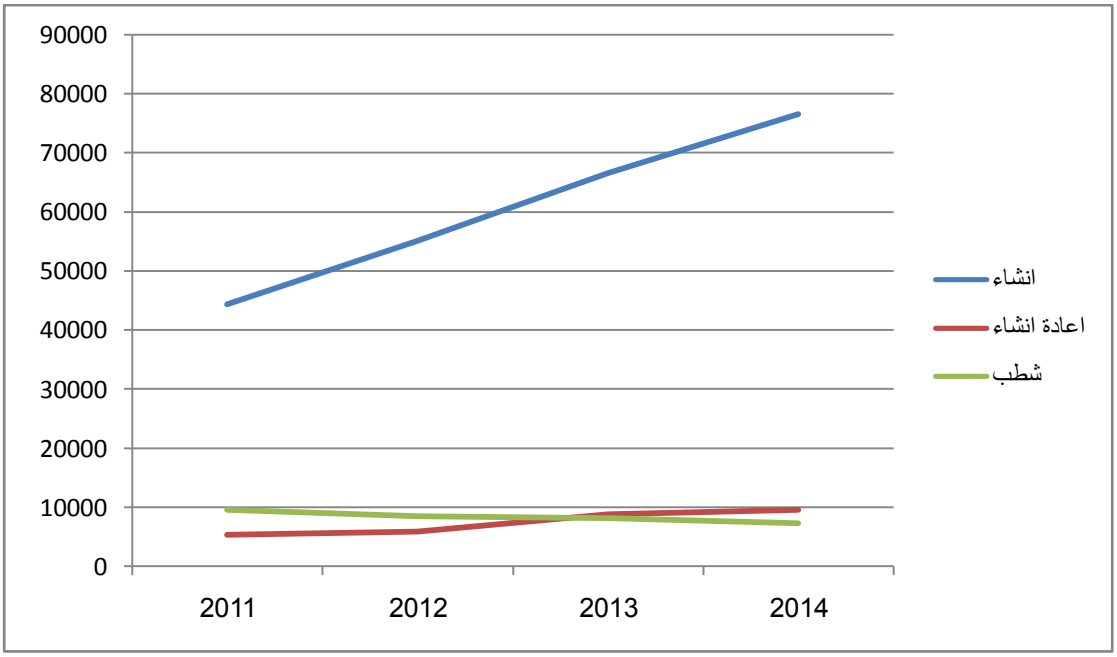

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول اعلاه .

من خلال المنحنى البياني نلاحظ ان حركة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في زيادة من سنة 2011 الى سنة 2014 ، كما ان عمليات اعادة الانشاء تتسم ايضا بالزيادة خلال هذه السنوات الاربعة بعدما تمت عمليات شطبها لتبدأ في النشاط من جديد،وقدر عدد هذه المؤسسات سنة 2014 بـ 9585 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، اما فيمايخص عمليات الشطب فهي في تناقص مستمر من سنة الى اخرى بعد ان كانت في 2011 تقدر بـ 9545 مؤسسة لتصل في سنة 2014 الى 7286 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط على ستة مجموعات رئيسية لفروع النشاط الاقتصادي، كما تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على النشاطات الاقتصادية لسنة 2017

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الخدمات والمهن الحرة	548.195	51.03
الصناعات التقليدية	242.322	22.56
البناء والأشغال العمومية	179.303	16.69
الصناعات التحويلية	94.930	8.84
القطاع الفلاحي	6.599	0.61
الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة	2.887	0.27
المجموع	**1.074.236**	**100**

المصدر:بن نذير نصر الدين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري، ملتقى حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة، 2018، ص 07.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مجموعة فروع النشاط المصنفة ضمن الخدمات والمهن الحرة تحتل الصدارة من حيث عدد المؤسسات بنسبة تقدر بـ 51.03%، ثم تليه الصناعات التقليدية بنسبة قدرت بـ 22.56% ثم في المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تجاوزت 16.69%، ثم في المرتبة الرابعة مجموعة فروع نشاط الصناعات التحويلية بنسبة بلغت 8.84%، ثم خامسا القطاع الفلاحي بنسبة لم تتعدى 0.61%، وأخيرا فروع نشاط الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة بتعداد ضعيف لم يتجاوز 0.27% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017.

الشكل رقم (04):حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-2014)

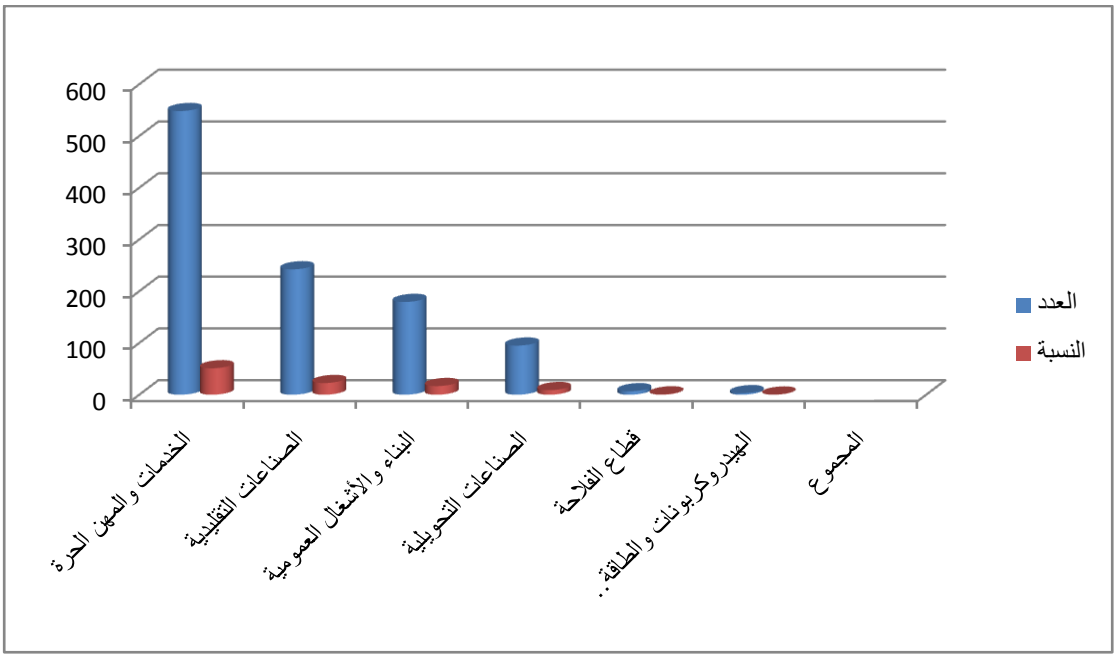

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه.

من خلال الشكل أعلاه يمكن الاستنتاج بأن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطاتها يتجه نحو قطاعات معينة دون أخرى في مقدمتها الخدمات والمهن الحرة ثم تليها الصناعات التقليدية ومن ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية، ومن ثم القطاع الصناعي حيث يعتبر الأضعف من حيث العدد مقارنة بالأنشطة أو القطاعات الأخرى بالإضافة الى القطاع الفلاحي، ويجب الإشارة إلى ضرورة وجود حاجة ماسة الى آليات لتعزيز وتدعيم القطاع الصناعي لتحفيز وجلب المستثمرين أكثر نحوه.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أصل المشروعات باعتبار نشأتها منذ قديم الزمن، حيث تلعب هذه المشروعات دورا هاما في دعم المؤسسات الكبيرة، والمساهمة معها في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول العربية كالأمية، وعدم التوازن الإقليمي، وضعف الإمكانيات المادية لبعض الدول بالإضافة إلى مشكلة البطالة وما ينتج عنها من تطرف بكافة أشكاله.[1]

وتتمثل أهميتها أيضا فيما يلي:[2]

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام PIBفي الجزائر:

لايزال قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام حيث وصلت نسبته سنة 2011 مثلا الى مايقارب ال 30%من الناتج الداخلي الخام، واذا ما ركزنا على تحليل الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات فإننا سنجد تناميا كبيرا في مساهمة القطاع الخاص الذي في اغلبه يضم مؤسسات صغيرة ومتوسطة،حيث نلاحظ انه وانطلاقا من سنة 2001 فان مساهمة القطاع الخاص اكبر من مساهمة القطاع العام.

الشكل رقم (05):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2011

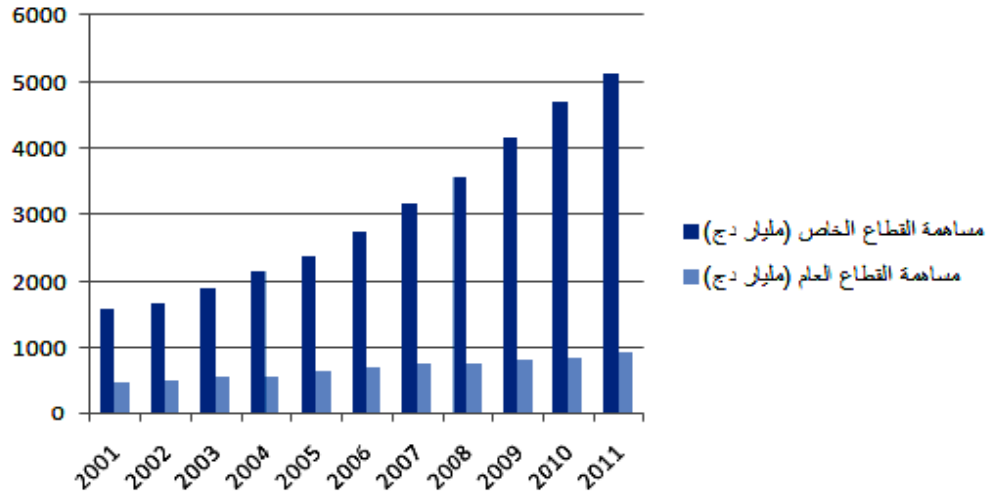

المصدر: لفقير حمزة، المرجع السابق، ص 127.

[1] هالة محمد لبيب عنبه، ادارة المشروعات صغيرة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر،2001، ص24.

[2] لفقير حمزة، روح المقاولة وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة، بومرداس،2016-2017، ص 127-128-129.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية:

تشير النتائج العامة المحققة من حيث المبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2015 الى عجز في الميزان التجاري ب 13.71 مليار دولار، مقابل فائض 31.4 دولار امريكي مسجلة خلال سنة 2014 هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال هذه الفترة ذاتها والمذكورة اعلاه.

وتعتبر المحروقات احد اهم صادرات الجزائر حيث سنة 2015 بلغت قيمة الصادرات من المحروقات الى 35724 مليون دولار أي مايقارب نسبة 95%من مجموع الصادرات، ونشير الى ان التراجع الطفيف في نسبة صادرات المحروقات هو ناتج عن انخفاض في أسعار البترول وليس عن زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر:

في الغالب يتكون النسيج م ص م من مؤسسات المصغرة حيث تشكل 97.73%من مجموع ال(م ص م) في الجزائر مقابل 2.05%مؤسسات مصغرة و0.22%مؤسسات متوسطة، وهو ما له بالغ الاثر في حجم وظائف التي توفرها ال (م ص م) في الجزائر، فبالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد ال (م ص م) الى ان حجم الوظائف التي توفرها لا يرقى الى العدد المطلوب، والشكل الموالي يبين تطور مساهمة ال (م ص م) في توفير مناصب الشغل في الجزائر.

الشكل رقم(06): تطور مساهمة الـ (م ص م)في تشغيل بين سنتي 2002 و 2013

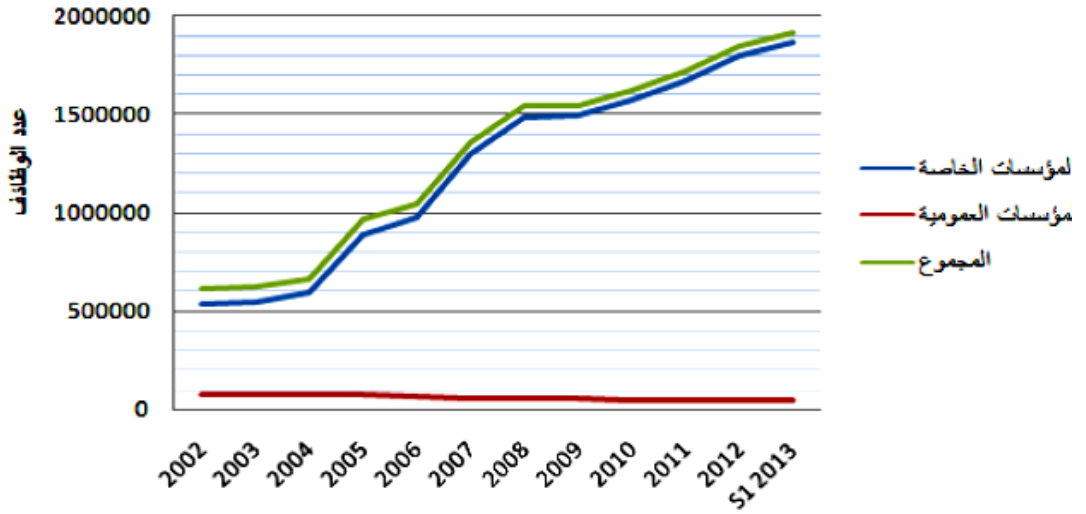

المصدر: لفقير حمزة، المرجع السابق، ص 128.

رابعا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيم ةالمضافة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في خلق قيمة مضافة في مختلف قطاعات النشاط الرئيسية، وللتفصيل أكثر الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدولرقم(07):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة حسب قطاع النشاط في الجزائر بين سنتي 2007و2011

قطاع النشاطات	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	701.03	708.17	924.99	1012.11	1165.91
البناء والاشغال العمومية	593.09	754.02	871.02	1058.16	1091.04
النقل والمواصلات	657.35	700.33	744.42	806.01	860.54
خدمات المؤسسات	56.60	62.23	77.66	96.86	109.50
الفندقة والاطعام	710.12	80.87	94.80	101.36	107.60
الصناعة الغذائية	127.98	139.92	161.55	169.95	199.79
صناعة الجلد	2.08	2.20	2.25	2.29	2.34
التجارة والتوزيع	776.82	135.83	1077.75	1204.02	1358.92

المصدر: لفقير حمزة، المرجع السابق، ص 128.

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك تطورا كبيرا لمساهمة قطاع التجارة والتوزيع في إنتاج القيمة المضافة حيث انتقل مابين سنتي 2007 و 2011 من 776,82مليون دج إلى 1358,92مليون دج، وأصبح يشكل أهم قطاع منتج للقيمة المضافة، ويرجع ذلك لتحرير التجارة الخارجية والتسهيلات الكبيرة الممنوحة للأعمال التجارية،يليها قطاع الزراعة بـ 1165.91مليون دج، ثم الأشغال العمومية وهو القطاع الذي انتعش كثيرا بسبب المشاريع العمومية الكبرى التي تنفذها الحكومة خلال هاته الفترة حيث بلغ نصيبها في خلق القيمة المضافة بـ1091.04 مليون دج، فى ما يبقى نصيب القطاعات الأخرى ضعيفا جدا.

ولها دور ايضا في ما يلي:[1]

-إضفاء المزيد من المرونة في مجال تحسين قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف والاستجابة للتقلبات الاقتصادية، إذ لا يؤثر اختفاء عدد منها أثناء الكساد على مجمل النشاط الاقتصادي قياسا بالمشروعات الكبيرة، الأمر الذي يجعل منها عامل استقرار في الاقتصاد الوطني؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية،2009، ص 44.

-تساعد في تضييق الفجوة في مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة وفي تقليص التفاوت بين تركز المنشآت الاقتصادية (الصناعية) جغرافيا في مناطق دون اخرى، مما يحقق الترابط والتكامل بينهما؛

-تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الهجرة من الريف الى المدينة لأنها تستخدم الموارد المحلية والقوى العاملة، مما يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي الافضل.

المطلب الرابع: معوقات تطور وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض الحلول المقترحة لها

الفرع الأول: معوقات تطور وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص الكثير من الشاكل والمعيقات فمنها ما هو متعلق بالمنشآت نفسها (المقاول)، كنقص الخبرة وضعف التكوين ومنها ما هو متعلق بالمناخ العام والمتمثلة في ضبابية القوانين، ونقص مؤسسات المال، وشدة المنافسة وغيرها من العناصر التي قد تؤثر سلبا على بقاء واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالخصوص تلك التي هي في طور الانشاء حيث يعد تعقد الاجراءات المتبعة في عملية انشاء المؤسسات وصعوبة الحصول على التمويلات من البنوك ونقص العقارات المخصصة لإنشاء المؤسسات من ابرز المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالإضافة الى سياسات واستراتيجيات من شأنها حماية المؤسسات الناشئة من المنافسة الاجنبية خاصة في الفترة الاخيرة، اين عرفت السوق الوطنية اغراقا بالمنتوجات الاجنبية، التي تهدد امن المؤسسات الوطنية واستقرارها وبالتالي امن الاقتصاد الوطني، وعليه يمكن حصر اهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:[1]

1- صعوبة التمويل، فأغلب هذه المؤسساتيتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير ان البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك واصحاب هذه المشاريع هم في الطور الاول لا يملكون ذلك...;

2- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك فغالبا اسعار الفائدة اكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة.

بالإضافة الى انها تعاني من:[2]

- ارتفاع الكلفة الادارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض؛

- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الاقراض العادي، وعادة ماتلجئ البنوك الى الابتعاد عن أي نوع من انواع المخاطر المصرفية، وتكتنف المشاريع الصناعية الصغيرة تحديدا،والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لابتعاد البنوك التجارية؛

[1] عبد الرزاق منيش، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2] عزت خيرت يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

– تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض وهذا يؤدي الى تراجع الاتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

– الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات هذه المشروعات نضرا لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من جانب اخر؛

– محدودية الثقافة المصرفية لدى اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم؛

كما اشارت احدى الدراسات الى ان هناك مجموعة من التحديات الناجمة عن محدودية النشاط، تتمثل في مايلي:[1]

1–تحديات خاصة بالعمالة الماهرة : تعاني العديد من البلدان النامية من انخفاض العمالة النوعية، والتي لديها مهارة في صناعة معينة او في مجال فني معين الامر الذي ادى الى مايلي:

أ–صعوبة الحصول على المهارات المطلوبة لجذب المشروعات الصناعية سوآءا كانت صغيرة او كبيرة.

ب–انخفاض مستوى الدخل للعامل ادى الى تنقل العمال من مكان الى اخر مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

ج–انخفاض انتاجية العمل نتيجة لعدم القدرة على تدريب العاملين من قبل المشروعات الصغيرة ولمحدودية امكانياتها.

2–التحديات الخاصة بالمواد الخام او المواد الاولية: يتمثل هذا النوع من التحديات في مايلي:

أ–ارتفاع تكاليف المواد الاولية (المواد الخام);

ب–ضعف القدرة على السيطرة والتفاوض مع الموردين ادى الى عدم القدرة على ضمان مستوى الجودة لتصنيع المواد الاولية;

ج–انقطاع العمل في الصناعات الصغيرة بين فترة واخرى نتيجة لعدم انتظام تدفق المواد الاولية.

بالإضافة إلى المشاكل السابق ذكرها نذكر مايلي:[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2014، ص 59.

[2] سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص197.198.199.

1-مشاكل النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية:

هناك مشاكل تقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نقل خاماتها الأولية، من مصادرها ومنتجاتها النهائية إلىالأسواق بتكاليف مناسبة، كذلك هناك مشاكل الأرضأو المحل المناسب وتجهيز المكان لنشاط، بالإضافة الى ذلك فان الكثير من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة على اطراف المدن وفي الاماكن النائية التي تفتقر الى مصادر المياه النظيفة وخدمات المجاري والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، وقد يعمل بعض اصحاب المؤسسات الصغيرة على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة واحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا او باهظة، الامر الذي يتسبب في تعسرهم ماليا او استدانتهم.

2-المشاكل الضريبية:

ان ارتفاع الضرائب واقتطاع الرسوم المطبقة على المؤسسات الصغيرة والنظام الجبائي المطبق على عمليات اعادة استثمار الفوائد يؤدي الى ارتفاع الاعباء الضريبية، مما يحد من الانتاج ويزيد من تنامي الانشطة الموازية والتهرب الضريبي، ومن اجل تفاديهذه الصعوبات يجب تبني سياسة ضريبية تجاه هذه المؤسسات.

3-المشاكل الادارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية:

تتلخص أهم المشاكل الادارية في اهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الانتاجية وتخطيط الموارد اللازمة للتشغيل (المواد، العمال، الآلات... تخطيط ووضع برامج العمل، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة وكذا ضعف التوجيه والتجهيز والتحفيز واستثارة العمل لبذل المزيد من الجهد وتحقيق أهداف الجميع، (أهداف شخصية وأهداف المؤسسة) وايضا غياب الرقابة والمتابعة وتفقد الأسواق لسد كل الثغرات الادارية في الوقت المناسب.

4-مشاكل الموقع غير الملائم : إن اختيار الموقع يتطلب دراسة وبحث وتخطيط، لكن أغلب هذه المؤسسات لا يولون لهذا الجانب أهمية كبيرة فقط يختارون موقعا لمجرد وجود المكان الشاغر أو التكلفة المنخفضة.

الفرع الثاني:سبل علاج مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة اجراءات يمكن القيام بها والتي من خلالها يمكن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها لتخطي ولو جزء من مشاكلها نذكر منها مايلي:[1]

[1] مهني اشواق، مساهمة ممارسات وظيفة الموارد البشرية في تحسين اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة2017-2018، ص 162-163-164.

1-الدعم الحكومي وتسهيل التمويل:

يمكن ان يتخذ هذا الاسلوب عدة صور ومظاهر اهمها:

- تقديم الاستشارة الاقتصادية لاختيار نوع الصناعة والموقع و رأس المال اللازم، والاسواق وكل مايتعلق بالمواد الاولية واليد العاملة؛

- انشاء هيئة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من اجل التغلب على مشكل الضمانات التي تشترطها المؤسسات المصرفية مقابل الحصول على الائتمان؛

-تقديم بعض التسهيلات من قبل البنوك ،كأن تكون فترة سماح معقولة وأسعار فائدة مقبولة.

2-ترقية سياسة التكوين:

يعد عاملا مهما لتقليص العوائق التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، وعليه يجب الاهتمام بمايلي:

- تكوين متخصصين للقيام بالاستشارة وتقديم الخبرة على مستوى المؤسسات الاقتصادية;

-اختيار المرشحين للتكوين والقيام بعملية التقييم، اما على مستوى الفرد او المؤسسة;

- تكوين واعداد العمال وعصرنة معارفهم وتدعيم مكتسباتهم، لجعلهم قادرين على التكيف مع التطورات التي تعرفها مهنتهم.

3- حل مشكلة العقار:

ويمكن في هذا الصدد ذكر عدة خطوات من شانها ان تسهل هذا الامر منها:

-تأهيل مجموع مناطق النشاط وانشاء اطار قانوني وتنظيمي يهدف الى تسيير واستغلال وتنظيم هذه المناطق;

-التسوية القانونية للأراضي التي استفاد منها المستثمرون.

4-تخفيف العبء الضريبي الجمركي:

يمكن اتخاذ عدة اجراءات في هذا المجال نذكر منها:

-تطبيق الاعفاءات من الضريبة العقارية؛

- تخفيض الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تخفيف العبء الجمركي لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من قدرتها التنافسية؛

- فرض رسوم جمركية بنسب ضئيلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها للحصول على الآلات والتجهيزات والمواد الاولية بتكلفة تتناسب وقدرتها المالية الخاصة.

5- تحسين الانتاج والتسويق:

يمثل الانتاج والتسويق احد الانشغالات الاساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويجب الاهتمام بمايلي:

-الاستفادة من التقدم الحديث في مجالات التقنيات الخاصة بالنشاط الانتاجي؛

-تطوير وتصميم المنتجات والرقابة على جودة الانتاج؛

-توسيع الاسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والاعلان عنها؛

-توفير معلومات حديثة حول اتجاهات وفرض امكانيات اقتحام الاسواق الدولية.

6-الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة:

اصبح لايمكن الاستغناء على المنتجات والخدمات المتعلقة بالتكنولوجيا لتحسين الكفاءة والقدرة على المنافسة، لهذا اصبح من الواجب الاهتمام بهذا الجانب والاستفادة منه، لما فيه من اثار على تزايد حجم الاستثمارات وارتفاع مستوى المهارات. ومن مظاهر هذه التكنولوجيا مثلا الحسابات الالكترونية وسائل الاتصال والاعلام الحديثة....

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن القول أن تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر في غاية الصعوبة وذلك نتيجة تداخل عدة عوامل، ولكن تبقى التفرقة بينها وبين المؤسسات الكبرى قائمة وذلك بالاعتماد على عدة معايير، وبالتالي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم فروع الاقتصاد الوطني، كما لها القدرة على حل العديد من المشاكل كالبطالة، تحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي، وهذا لما تمتاز به من مرونة في التأسيس وسهولة الإجراءات وكذلك لا تتطلب رؤوس أموال كثيرة ولا تكنولوجيا عالية، إنما تحتاج إلى ادوات بسيطة ورأس مال قليل.

لكن هذا لا ينفي العراقيل التي سواء تلك المتعلقة بحد ذاتها، او تلك المتعلقة بالمحيط الذي تمارس فيه نشاطها، وان اغلب الدراسات الاقتصادية والأكاديمية التي تطرقت للعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجمع على أن مشكل التمويل يعتبر من اهم المشاكل البارزة على الاطلاق والتي تحول دون انشاء وتطوير هذه المؤسسات وتفعيل حركتها في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الطرق والسياسات التي من شأنها ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتبني برامج تطويرية تعمل على حل وإصلاح المشاكل والعقبات التي تواجه هذه المؤسسات وتعيق تنميتها وتحقيق أهدافها، وتقوم بمنح مجموعة من التسهيلات في مرحلة الإنشاء والتوسع، و وضع سياسات ضريبية وجمركية تكون وفق احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها لضمان استمرارها في ضل التحولات الإقليمية والدولية، وذلك نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولقد تعددت البرامج التنموية التي أقامتها السلطات العمومية في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويره وترقيته وذلك من خلال عدة جوانب تتمثل في التمويل، التأهيل، القدرة التنافسية وغيرها من الجوانب.

وبذلك سيتم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى أهم الهيئات التي أقامتها الحكومة بهدف دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث مباحث.

حيث سنتطرق في المبحث الأول عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وفي المبحث الثالث فخصصناه للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أما فيما يخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب محل الدراسة سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثالث.

المبحث الأول: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من أحد الصناديق الهامة الناشئة من طرف الحكومة لمعالجة مشاكل البطالين الذين تم تسريحهم وبالتالي التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن البطالة فهو بذلك يلعب دورا هاما في تطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1]

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.

وابتداء من سنة 1994 ، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء، الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية.

من مهن الصندوق الأولى ، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006،

عبارة عن أكثر من 189.830 عاملا مسرحًا من مجموع 201.505 مسجّلاً، أي بنسبة استيفاء 94 بالمائة.

يناهز عدد المستفيدين الذين تّم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أو بقاءهم بالمؤسّسات المؤهلة للتصفية 5.275مستفيدًا.

أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تّمت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي ، عند ذاك بدء منحنى الانتساب في التقلص.

وانطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين نشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معّدات مخصصّة لهذا الشأن، بهذا تمّ تسجيل النتائج التالية:

- أكثر من 11.583 بطّالا تّم تكوينهم من طرف المستشارتين المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل;
- أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة;

[1] https://www.cnac.dz. 2020/03/14.

– أكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهني.

منذ سنة 2004،و بتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة ، تّم إعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل وفي إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع ل لبالغين مابين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010.

وابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1]

تتمثل مهام وأهداف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فيما يلي:

أولا: التأمين على البطالة:

لقد أُنشأ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية إمّا بالتسريح الإجباري أو بتوقّف نشاط المستخِدم.

تعدّ البطالة المتفشية لأسباب اقتصادية مع مطلّع سنة 1994 بمثابة خطر من مخاطر الضمان الاجتماعي كالمرض وحوادث العمل، الخ ...

– لا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل بـ :

*المساعدة على البحث عن الشغل;

*دعم العمل الحرّ;

*التكوين بإعادة التأهيل;

يمكّن ذات النظام الأجراء السابقين من تحصيل تعويض التأمين عن البطالة و التهيؤ للإدماج في الحياة المهنية.

منذ إحداث الجهاز، استفاد ما يناهز مائتي ألف (200.000) أجيرا من تعويض التأمين عن البطالة خلال فترة متوسطة محدّدة بثلاثة وعشرين(23) شهرا.

ومن جهة أخرى، يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العموميين والخواص بحيازة آلية لمجابهة الصّعوبات الاقتصادية، المالية والتقنية التي تعرّض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها.

ثانيا: دعم إحداث و توسيع النّشاطات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة:

في إطار برنامج محاربة البطالة، أنيط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 2004 بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث النّشاطات، وفي أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن :

*تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل (شهر واحد (01) بدلا من ستة (06) أشهر).

[1] https://www.cnac.dz ، 2020/03/14.

*رفع مستوى الاستثمار من خمسة (05) ملايين دينارا جزائريا،إلى عشرة (10) ملايين دينارا جزائريا.

*الالتحاق بالجهاز من ثلاثين (30) سنة، (بدلا من خمسة وثلاثين سنة) إلى خمسين (50) سنة.

و علاوة على إحداث النشاط، توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات بتجربته المستوفية في مجال المرافقة ، عبر شبكة مراكزه المدعّمة للعمل الحرّ ، المنشأة سنة 1998 بكامل الإقليم الوطني، عكّف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، على تخصيص وإعداد لأصحاب المشاريع فضاء يضمن التوفيق المهني الاجتماعي تماشيا مع الأسس القانونية المسيّرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة.

ثالثا:جهاز تشجيع و دعم ترقية الشغل:

وذلك وفقا للقانون رقم 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1427هـ، الموافق لـ 11 ديسمبر 2006 الخاص بإجراءات تحفيز و دعم ترقية التشغيل.

والمرسوم التنفيذي رقم 07-386 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1428هـ، الموافق لـ 05 ديسمبر 2007 المحدد لمستوى وطرق منح الامتيازات المقررة في ذات القانون.

يُحدّد الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الاجتماعية لصالح أرباب العمل.

تُطبّق هذه الإجراءات على أرباب العمل التابعين للقطاع الاقتصادي، ويُمكن أن تشمل أيضا أرباب عمل القطاعات الأخرى باستثناء أولئك الذين ينشطون في مجال تنقيب وإنتاج المحروقات.

وتتمثل أيضا مهامه في: [1]

-الضبط باستمرار لبطاقة المنخرطين، وضمان تحصيل الاشتراكات المتخصصة للتمويل على البطالة

-التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور، وتشخيص مجالات التشغيل.

-تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبة في أعمالها من اجل المحافظة على مناصب الشغل.

[1] أنفال نسيب، مرجع سبق ذكره، ص 229

المطلب الثالث: طرق التمويل[1]

تنجز المشاريع الاستثمارية من طرف البطالين ذوي المشاريع ،سواء مشروع إحداث مؤسسة صغيرة، أو توسيع مؤسسة صغيرة البالغين من العمر مابين 30 و50 سنة، في إطار جهاز دعم إحداث النشاطات وتوسيعها.

*مشروع إحداث مؤسسة مصغرة:

وهو إنجاز منشأة اقتصادية جديدة(مؤسسة، وحدة، ورشة، إلخ)، لممارسة نشاط إنتاج سلع أو خدمات.

يتعلق الأمر بزيادة قدرات إنتاج السلع ، من خلال اقتناء تجهيزات جديدة أو معدات لأجل تلبية متطلبات السوق.

يخص مشروع التوسيع أساسا النشاطات المدرة للثروة و الشغل.

يُقدر المبلغ الأقصى للاستثمار بعشرة(10)ملايين دينارا جزائريا.

أما عن نمط التمويل ثلاثي الأطراف فيتم حسب مستويين اثنين(2) هما:

*المستوى الأول:

حد استثماري تُساوي قيمته أو تقل عن خمسة(05) ملايين دينارا جزائريا:

-مساهمة شخصية بـ1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛

-قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق بـ 29 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛

-مبلغ القروض البنكية تُمثل 70% من مجموع الاستثمار مهما تكن قيمته المالية؛

المستوى الثاني:

حد استثماري تزيد قيمته عن خمسة (05) ملايين دينارا جزائريا ، وتقل أو تعادل عشرة (10) ملايين دينارا جزائريا:

-مساهمة شخصية بـ2 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛

-قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق بـ 28 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛

-مبلغ القروض البنكية تُمثل 70% من مجموع الاستثمار مهما تكن قيمته المالية؛

مع العلم ان شروط القابلية في الجهاز كما يلي:

*أن يبلغ الشخص ما بين ثلاثين(30) و خمسين(50) سنة;

[1] https://www.cnac.dz.2020/03/14.

*أن يكون من جنسية جزائرية;

*أن لا يكون شاغلا لمنصب عمل مأجور أو قد مارس نشاطا لحسابه الخاص حين إيداعه للملف;

*أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب عمل;

*أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يملك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به;

*أن يكون قادرا على تجنيد إمكانيات مالية للمساهمة في تمويل مشروعه;

*أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة الدولة في مجال إحداث النشاط:(من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية...إلخ).

المطلب الرابع:امتيازات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:[1]

تستفيد الاستثمارات المحققة من طرف البطالين المستثمرين والذي يتراوح سنهم بين 35 و50سنة، و المؤهلين لنظام دعم نشاطات الإنتاج للسلع والخدمات في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من الامتيازات التالية:

أولا: المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

تتمثل المزايا الممنوحة في مرحلة الانجاز في:

أ-الإعفاء من حقوق نقل الملكية المنصوص عليها في المادة 252 من قانون التسجيل ، للإقتناءات العقارية المحققة من طرف المستثمرين المستفيدين من إعانة « الصندوق الوطني للتأمين على البطالة » ، من أجل خلق نشاطات صناعية;

ب-الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية للشركات ، المنشأة من طرف المستثمرين المؤهلين للاستفادة من إعانة « الصندوق الوطني للتأمين على البطالة »;

ج- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لإقتناءات السلع و الخدمات المنتجة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار[2] .

[1] https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/com. 2020/03/24 ،

[2] الجريدة الرسمية، القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار المادة 12، العدد 46، الجزائر الصادرة في 3 اوت 2016، ص20.

د–تطبيق نسبة 5% على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة فيإنجاز استثمار خلق أو تمديد النشاط عندما يقوم بها مستثمرون مستفيدون من « الصندوق الوطني للتأمين على البطالة » ، لا يمكن للسيارات السياحية الاستفادة من هذا الإعفاء، إلا إذا كانت وسيلة ضرورية للنشاط.

ثانيا: المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال:

وتتمثل هذه المزايا في ما يلي:

أ– الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بدء النشاط، عندما تكون هذه النشاطات قائمة في مناطق يجب ترقيتها، والموجودة في قائمة محددة، عن طريق التنظيم تحدد مدة الإعفاء بستة (06) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال و لمدة عشر (10) سنوات بالنسبة لتلك القائمة في مناطق تستفيد من إعانة « الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب »;

ب–تمدد هذه الفترة لسنتين (02)عندما يلتزم المستثمرون بخلق ثلاثة (03) مناصب عمل لمدة غير محددة على الأقل**؛**

ج–الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من انطلاق النشاط عندما تقوم هذه النشاطات في مناطق يجب ترقيتها، تمدد فترة الإعفاء من ستة (06) سنوات إلى عشر(10) سنوات، بالنسبة لتلك المقامة في مناطق تستفيد من إعانة « الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب».

د–الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنايات التي تقام فيها نشاطات من طرف مستثمرين مؤهلين للاستفادة من إعانة « الصندوق الوطني للتأمين على البطالة »، لمدة ثلاث (03) سنوات، ابتداء من تاريخ الإنجاز، تمدد هذه الفترة إلى ست (06) سنوات عندما تتواجد البنايات وامتدادات البنايات في مناطق يجب ترقيتها، وكذلك بالنسبة لتلك المتواجدة في مناطق تستفيد من إعانة « الصندوق الخاص بتطوير الهضاب العليا »وإلى عشر (10) سنوات، عندما تتواجد البنايات و امتدادات البنايات في مناطق تستفيد من إعانة « الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ».

ثالثا: المزايا الممنوحة بعد انتهاء مرحلة الإعـفاءات :

تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة « الصندوق الوطني للتأمين على البطالة »، من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، وكذا من الرسم على النشاط المهني، المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها

في التشريع الجبائي المعمول، و ذلك خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ، ويكون هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 % ;
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %;
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25 %.

كما تستفيد من هذه التخفيضات للمرحلة المتبقية النشاطات المذكورة أعلاه التي استفادت من الإعفاء و التي ما زالت مدة استفادتها من التخفيض، دون إمكانية المطالبة باسترداد ما تم دفعه.

المطلب الخامس: انجازات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أولا: تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

لقد بدأ الصندوق في نشاطه الفعلي في مساعدة المؤسسات سنة 2004، وهذا بعد الحملات التحسيسية التي أجراها لتوضيح أهدافه وطريقة عمله، ويبين الجدول التالي تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية 2016.

الجدول رقم(08):تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم(CNAC)

السنوات	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
2004	13	34
2005	1901	5159
2006	2236	6078
2007	2574	6949
2008	2429	5781
2009	4221	9574
2010	7465	15804
2011	18490	35953
2012	34801	59125
2013	21412	41786
2014	18823	42707
2015	15449	37921
2016	8902	21850
المجموع	138716	288721

المصدر:تلي سيف الدين، تقييم دور هياكل التقييم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة آفاق علمية، تمنراست العدد 02، 2019، ص 309.

نستنتج انه من خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة ،2016 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من اعانة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لـ 138716 مؤسسة بقيمة مالية تقدر بـ449796.6 مليون دج، كما بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف هذه المؤسسات إلى 288721 منصب.

ثانيا: توزيع عدد المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC) حسب قطاع النشاط:

تتوزع المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): توزيع المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC) حسب قطاع النشاط (من 2004 إلى2016)

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة	المبالغ مليون دج
النقل	58035	%41.845	147210.81
الخدمات	30111	%21.71	106551.90
الفلاحة والصيد البحري	17917	%12.92	71395.46
الصناعة التقليدية	11886	%8.57	37029.45
الصناعة	10740	%7.74	47963.17
البناء والاشغال العمومية	8401	%6.06	34425.68
المهن الحرة	831	%0.60	2970.57
الصيانة	795	%0.57	2249.56
المجموع	138716	%100	449796.60

المصدر:تلي سيف الدين، مرجع سابق، ص311.

يتبين من خلال معطيات هذا الجدول، أن الصندوق يرتكز نشاطه على قطاعين وهما ; النقل والخدمات، فهما يجمعان نسبة تفوق 60% من مجموع المؤسسات، وقد انعكس هذا على المبلغ المخصص لهذين القطاعين اذ بلغ 25362.71 مليون دج.

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اساسا على تنمية الاستثمار وتطويره، والاهتمام به، فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على اعتبار انها تعتبر وسيلة مهمة من الوسائل الداعمة والممولة لهذه المؤسسات، فهو مكلف بتمويل انشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاص ة، مع منح الاولوية للجوانب الخاصة ب "الربح" و "تسيير المخاطر"، دون المساس بالنظام العام ، والذي له علاقة بسياسة الحكومة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1]

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر ، من خلال الامر التشريعي رقم 01-03 في 20 اوت 2001،المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية ، المندرجة في إطار الانشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا على الاستثمارات التي تنجز في اطار منح الامتيازات او الرخص، حيث كانت تعرف فيما قبل (1993-2000)، بوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، وقد صاحب هذا التغيير في التسمية مجموعة من التعديلات على مستوى الاطارات المؤسساتية والتنظيمية المتمثلة في:

- انشاء مجلس وطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير;
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها;
- توضيح ادوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار;
- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوم إلى 72 ساعة;
- الغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا;
- تبسيط اجراءات الحصول على المزايا;
- تخفيف ملفات طلب المزايا;

[1] عبد الرزاق منيش، مرجع سبق ذكره، ص193. 194.

المطلب الثاني: مهام واهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi[1]

تمثل مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات;
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج;
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية;
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع;
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم;
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال;
- تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها;

–الاستقبال والتوجيه والمساعدة لأصحاب المشاريع الوطنية والاجنبية، وتقديم الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات في اطار الترتيب المعمول به ،وتسيير صندوق دعم الاستثمارات ،وضمان احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء.[2]

وتقدم كذلك مجموعة من الخدمات الاخرى تتمثل في:[3]

–تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت خاصة، وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الجزائر وفي الخارج;

–تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بأنصاف وفي آجال قصيرة;

–تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب.. الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار;

–تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية;

–تسهر الوكالة على مرافقة وتوجيه وتقديم جميع التسهيلات للمستثمر، من اجل القيام بالاستثمار المرغوب.

[1] http://www.andi.dz2020/03/18 ./

[2] هالم سليمة، نفس المرجع السابق، ص187.

[3] بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية الجزائر في علاج البطالة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، الجزائر، العدد السادس2016، ص 209.

المطلب الثالث: طرق التمويل[1]

يتدخل الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمارية من موارده الخاصة عبر:

أولا:قروض مباشرة على المدى البعيد:

هذه القروض موجهة لتمويل المشاريع العمومية والخاصة بشروط تفضيلية حسب طبيعتها (إنشاء المؤسسات، تثمين الموجودة والتأهيل...) والتي تستجيب لشروط الصندوق الوطني للاستثمار وتساهم في أهداف التنمية. ويتدخل الصندوق على وجه الخصوص بتمويل القطاعات ذات القدرات العالية، في مجال التنمية على فترات طويلة مقارنة بالبنوك التجارية.

يأتي هذا العرض لاستكمال احتمالات التحويل بالقروض المتوفرة على الساحة المصرفية، بهذا فان الصندوق يتدخل في المقام الأول كشريك مع مقترضين آخرين لاسيما بالمشاريع الكبيرة أو بالقطاعات الأقل تفضيلا لدى البنوك التجارية.

يخضع قرار تمويل الصندوق الوطني للاستثمار إلى مجموعة تعليمات تتضمن عدة مراحل .

ثانيا:على شكل مساهمات:

لاسيما برأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص الوطني الرغبة بذلك، في قطاعات النشاط ذات الصلة بتوجهاتها الاستراتيجية، فإن معايير الاستثمار للصندوق في شكل مساهمات تكون في شكل طابعين، فمن اجل الحصول على الموافقة يجب على المشروع أن يستجيب لجميع المعايير الاقتصادية لتوظيف المال، وإلى اثر ايجابي ملموس على التنمية الاقتصادية، وتقتصر هذه المساهمات على مدة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المعنيين.

ثالثا: منح الضمانات:

يمنح الصندوق ضمانات على القروض الخارجية وذلك بطلب من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، ولصالح البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والتي منحتهم قروض بنسبة عمولة تقدر ب 1% سنويا من مبلغ القرض والأقساط المستحقة كل 6أشهر.

يمنح الصندوق ضمانات تجارية لفائدة المتعاملين الوطنيين بأمر من بنوك الموردين الأجانب للسلع والخدمات وهذا في إطار انجاز المشاريع في الجزائر، وتشمل هذه الضمانات:

[1] http://www.andi.dz.2020/03/24 ،

*ضمانات التعهد في إطار المناقصات التي تغطي عجز المتعهد .

*ضمانات إرجاع التسبيقات وتكون على التموين او على الأشغال .

*ضمانات حسن الانجاز تمنح بنسبة 1% في السنة (0.25% في كل فصل وهي غير قابلة للقسمة)

توجه خدمات الصندوق الوطني للاستثمار إلى المؤسسات والهيئات وحاملي المشاريع في القطاعين العمومي والخاص.

إن المشاريع المعروضة على الصندوق الوطني للاستثمار من اجل التمويل، يجب أن تندرج ضمن أهداف الصندوق الوطني للاستثمار، ويجب أن تحقق أهداف اقتصادية ومالية وتقنية، وان لا يكون لها تأثير سلبي على البيئة، وتم تحديد ثمانية قطاعات لذلك، وتتمثل فيما يلي:

- الصناعة والمناولة الصناعية;
- البناء والأشغال العمومية;
- الاعلام والاتصالات والابداع التكنولوجي;
- الفلاحة والصناعة الغذائية;
- النقل واللوجستية;
- السياحة;
- الخدمات المالية;
- الطاقات المتجددة.

المطلب الرابع: امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:[1]

أولا: في ظل النظام العام:

1-مرحلة الانجاز:

-اعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضريبة على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة؛

-اعفاء لمدة ثلاث سنوات من الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة؛

-اعفاء لمدة ثلاث سنوات من دفع حق نقل الملكية من المقتنيات العقارية؛

-الاعفاء من حقوق التسجيل ومن مصارف الرسم الاشهاري، والعلاوات الخاصة الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية، والموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار.

2-مرحلة الاستغلال:

-اعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضريبة على ارباح الشركات؛

-اعفاء لمدة ثلاث سنوات من الرسم على النشاط المهني.

وهذه المدة يمكن أن تمتد إلى خمس سنوات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تخلق اكثر من 100 منصب شغل.

في حالة الاستثمارات التي يفوق مبلغها أو يساوي 1500.000.000 دج:

لقد الغى قانون المالية لـ 2014 الشرط الذي كان يلزم على مشاريع الاستثمار التي يفوق مبلغها 1500.000.000 دج، ان تكون مصادق عليها من طرف المجلس الوطني للاستثمار حتى تتمكن من الاستفادة من المزايا الممنوحة في اطار القانون العام.

يمنح الاعفاء مدة 5 سنوات بدون شرط توفير مناصب عمل، فيما يخص الضريبة على ارباح الشركات والرسم على النشاط المهني بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية المحددة في قائمة يضعها المجلس الوطني للاستثمار.

ثانيا: في ظل النظام الاستثنائي:

يخص هذا النظام الاماكن التي تستدعي التنمية وتقدم لها الامتيازات التالية:

1-مرحلة الانجاز:

-اعفاء لمدة ثلاث سنوات من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات غير المستثناة

[1] هالم سليمة، نفس المرجع السابق، ص188. 189. 190.

حقوق التسجيل 2%;

–الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض على المقتنيات العقارية.

2–مرحلة الاستغلال:

– اعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على ارباح الشركات;

–اعفاء لمدة10 سنوات من الرسم على النشاط المهني;

– اعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار;

–الاعفاء من حقوق التسجيل، مصاريف الاشهار العقاري، وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية، فيما يخص عقود الامتياز المتضمنة الاصول العقارية، الممنوحة بهدف انجاز الاستثمار;

اما فيما يخص النظام الاستثنائي المطبق على المشاريع ذات الاهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني تقدم الامتيازات التالية:

أ– مرحلة الانجاز:

–الاعفاء من الحقوق، الرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي، المطبقة على الاقتناءات سواء كانت مستوردة او مقتناه من السوق المحلية، الخاصة بالسلع والخدمات لإنجاز الاستثمار;

–الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص نقل الملكية العقارية الموجهة للإنتاج، وكذا بالنسبة للإشهار القانوني;

–الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود تأسيس الشركات والزيادات في رأس مالها;

–الاعفاء من الرسم العقاريعلى الممتلكات العقارية الموجهة للإنتاج.

مرحلة الاستغلال:

تمنح المزايا الخاصة بهذه المرحلة لمدة اقصاها 10 سنوات، ابتداء من معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر وتخص هذه المزايا:

–الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات;

–الاعفاء من الضريبة على النشاط المهني;

–الاعفاء من حقوق التسجيل ومن مصاريف الرسم الاشهاري، وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية، فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية، الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

المطلب الخامس: انجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هذه الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفتر تين 2002-2017 و سنة 2018 حيث تتكون من المعلومات الحية من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أولا: الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2017:

الجدول رقم (10): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة بها

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%	1 098 011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%	133 583	10,85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: http://www.andi.dz / ،2020/03/24 .

1-حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (11): عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: http://www.andi.dz/ ،2020/03/24 .

2-حسب نوع الاستثمار:

الجدول رقم (12): عدد المشاريع الممولة حسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	36 305	57,41%	7 716 693	53,96%	693 412	56,30%
توسيع	25 786	40,78%	5 698 257	39,85%	512 002	41,57%
اعادة هيكلة	3	0,00%	479	0,00%	92	0,01%
اعادة تأهيل	987	1,56%	315 784	2,21%	13 361	1,08%
اعادة تأهيل - توسيع	154	0,24%	569 452	3,98%	12 727	1,03%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: http://www.andi.dz/ ،2020/03/24 .

3-حسب القطاع القانوني:

الجدول رقم (13): عدد المشاريع الممولة حسب القطاع القانوني

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61 926	98,8%	8 570 379	88,2%	1 050 246	94,5%
العمومي	1 197	1,1%	4 518 781	10,7%	131 914	4,9%
المختلط	112	0,1%	1 211 505	1,0%	49 434	0,7%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: http://www.andi.dz/ ،2020/03/24 .

ثانيا: بيانات التصريح بالاستثمار 2018 :

تجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات هي بيانات أولية، ومن المتوقع أن يتم تعديلها وفقا لتطور المشاريع المعلنة (التعديل الهيكلي، إلغاء، تغيير موقع ..).

1-أرقام أساسية لسنة 2018:

الشكل رقم (07): المشاريع الممولة حسب كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي

المصدر: http://www.andi.dz/، 2020/03/24.

2- حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرحة بها لـ2018

أ- المشاريع الكلية:

الجدول رقم (14): المشاريع الممولة الكلية لسنة 2018

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	4 105	99,5%	1 530 299	91,3%	133 666	93,3%
الاستثمار الأجنبي	20	0,5%	145 850	8,7%	9 654	6,7%
المجموع	4 125	100%	1 676 149	100%	143 320	100%

المصدر: http://www.andi.dz/، 2020/03/24.

ب- حسب نوع الاستثمار:

الجدول رقم (15): المشاريع الممولة حسب نوع الاستثمار لسنة 2018

نوع الستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	2 525	61,21%	1 155 144	68,92%	98 182	68,51%
توسيع	1 575	38,18%	440 184	26,26%	42 134	29,40%
اعادة هيكلة	25	0,61%	80 821	4,82%	3 004	2,10%
المجموع	**4 125**	**100%**	**1 676 149**	**100%**	**143 320**	**100%**

المصدر: http://www.andi.dz/، 2020/03/24.

ج- حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (16): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لسنة 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	226	5,48%	82 833	4,94%	9 292	6,48%
البناء	927	22,47%	121 535	7,25%	12 300	8,58%
الصناعة	2 293	55,59%	1 038 684	61,97%	92 211	64,34%
الصحة	122	2,96%	55 478	3,31%	4 601	3,21%
النقل	3	0,07%	1 617	0,10%	132	0,09%
السياحة	299	7,25%	310 079	18,50%	17 407	12,15%
الخدمات	255	6,18%	65 923	3,93%	7 377	5,15%
المجموع	**4 125**	**100%**	**1 676 149**	**100%**	**143 320**	**100%**

المصدر: http://www.andi.dz/، 2020/03/24 .

د- حسب الحالة القانونية:

الجدول رقم(17): المشاريع الممولة حسب الحالة القانونية لسنة 2018

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	4 102	99,44%	1 540 373	91,90%	137 877	96,20%
العمومي	14	0,34%	105 703	6,31%	3 912	2,73%
المختلط	9	0,22%	30 073	1,79%	1 531	1,07%
المجموع	**4 125**	**100%**	**1 676 149**	**100%**	**143 320**	**100%**

المصدر: http://www.andi.dz/ ،2020/03/24.

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، فهي واحدة من اهم الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الاول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أولا: نشأتها[1]

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة ، حيث يسمح لفئة من الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، إلا انه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة انجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي2004 .

السياق الاقتصادي والاجتماعي للوكالة:[2]

انشات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة للغاية ، منذ عام 1999، حيث ان معدلات النمو السنوية تقدر بـ 5.%، والديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل في انخفاض كبير جدا و فائض في الميزان التجاري.

و كذا مع إطلاق برامج وطنية في مجالات الإسكان والصحة والتعليم، والزراعة، صيد الأسماك، والأشغال العمومية، وما إلى ذلك....

في السياق نفسه، وضعت الدولة استراتيجيات ومشاريع طموحة ، تهدف إلى تحسين أداء برامج مكافحة البطالة والفقر في المناطق الريفية والحضرية ، و في المرتفعات و الجنوب العميق ، وقد صممت هذه البرامج لدفع العمل في هذه المناطق وإعطاء دفعة لهذه العملية لخلق الثروة والقيمة المضافة، والتي بدأت في عام 1999.

[1] https://www.angem.dz/.2020/03/15 .

[2] نفس المرجع السابق.

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

هي أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل، تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة، كما تقوم الوكالة بدعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر نحو تجسيد مشاريعهم.[1]

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[2]

تتمثل أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر فيما يلي:

–المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية ، من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في البيت والحرف والمهن;

–رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة;

–تنمية روح المقاولاتية ، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص;

–دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال;

–متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM.

–تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة ، في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة ;

–دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض، عرض/بيع.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ما يلي:[1]

[1] زينب شنوف، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب أصحاب مؤسسات الصناعة التقليدية الحرفية ورقلة، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 103.

[2] https://www.angem.dz/.2020/03/17،

– تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول به;

– دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم;

– منح سلف بدون فوائد;

–إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم;

– ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافةإلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم;

وتتمثل مهام الوكالة أيضا في النقاط التالية:[2]

–الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية ، فيما يخص تمويل المشاريع، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد ;

–تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة ، فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل;

–تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر;

– التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز .

***الشبكة العملية للوكالة:[3]**

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02)بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.

الفوائد و المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر.

– تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛

– تمنح قرض بنكي بدون فوائد;

– يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 %، من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي;

[1] مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة2016-2017، ص 199-200.

[2] https://www.angem.dz/، 2020/03/20 .

[3] المرجع السابق.

– تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 000 100 دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 000 250 دج على مستوى ولايات الجنوب;

– تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

المطلب الثالث: امتيازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: المرافقة والتمويل[1]

–تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛

– يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛

– يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في النشاط، و التي لا تتجاوز 1.000.000 دج؛

– تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000دج. و قد تصل هذه الكلفة إلى مائتا و خمسين ألف دينار جزائري 250.000دج.

ثانيا: الامتيازات الجبائية

– إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛

– إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛

–تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

– إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛

– يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛

– تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:

[1] https://www.angem.dz/.2020/03/21 ،

* السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪;

* السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪;

* السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪.

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪.

المطلب الرابع: طرق تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل ، انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج.

وقد تصل إلى 250.000دج، على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.[1]

اما الانشطة التي يمولها الجهاز فتشمل ما يلي:[2]

أولا: القطاع الصناعي :

الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية،الكسكس، الخبز، حلويات عصرية و تقليدية، صناعة المرطبات، البوظة، تحميص و رحي القهوة، تعليب السمك، تحميص و تغليف الفول السوداني;

– الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات);

– الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة;

– الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة

ثانيا: القطاع الفلاحي:

– تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم و الحليب، تربية الدواجن و الأرانب و النحل.

– فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه و الخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور و نباتات الزينة.

الصناعة التقليدية:

[1] https://www.angem.dz/.2020/03/23 ،

[2] رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر–البطالة)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة2013–2014، ص291.292.

– النسيج و الزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير و القطيفة و الزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

ثالثا: الخدمات:

– الإعلام الآلي، الحلاقة و التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات.

– الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

المباني و الأشغال العمومية:

– أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

المطلب الخامس: انجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: حصيلة الخدمات المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 31 ديسمبر 2019:

الجدول رقم(18): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	832247	%90.46
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	87738	%9.54
المجموع	**919985**	**%100**

المصدر: https://www.angem.dz/، 2020/03/23.

الجدول رقم (19): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة %
نساء	584995	% 63.59
رجال	334990	% 36.41
المجموع	**919985**	**% 100**

المصدر: https://www.angem.dz/، 2020/03/23

الجدول رقم (20):توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاعات	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	**125301**	**%13.62**
الصناعة الصغيرة	**364837**	**%39.66**
البناء والاشغال العمومية	**79897**	**%6.68**
الخدمات	**182806**	**%19.87**
الصناعة التقليدية	**161857**	**%17.59**
تجارة	**4404**	**%0.48**
الصيد البحري	**883**	**%0.10**
المجموع	**919985**	**% 100**

المصدر: https://www.angem.dz/، 2020/03/23.

الجدول رقم (21):توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة%
18-29 سنة	329903	%35.86
30-39 سنة	125288	%31.32
40-49 سنة	292169	%18.40
50-59 سنة	95484	%10.38
60 سنة فما فوق	37181	%4.04
المجموع	**919985**	**% 100**

المصدر: https://www.angem.dz/، 2020/03/23.

الجدول رقم (22): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة %
دون مستوى	143333	% 15.58
متعلم	13869	% 1.51
ابتدائي	137385	% 14.39
متوسط	458903	% 49.84
ثانوي	129266	% 14.05
جامعي	37229	%4.05
المجموع	**919985**	**% 100**

المصدر: https://www.angem.dz/، 2020/03/23.

الجدول رقم (23): حصيلة التمويل للفئات الخاصة

الفئات	الجنس/ العدد		
	نساء	رجال	المجموع
الاشخاص ذوي الاعاقة	589	1040	1629
المحبوسين المفرج عنهم	66	1810	1876
ضحايا المأساة الوطنية	174	228	402
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	86	95
الاشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/سيدا	61	2	63
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	1	769	770
المجموع	**900**	**3935**	**4835**

المصدر: https://www.angem.dz/، 2020/03/23.

الجدول رقم(24): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة التي وفرتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 31 ديسمبر 2019

صيغ التمويل	عدد مناصب المستحدثة
تمويل لشراء مواد أولية	1218751
تمويل ثلاثي (الوكالة-البنك-المستفيد)	133056
المجموع	**1351807**

المصدر: https://www.angem.dz/، 2020/03/23.

الجدول رقم (25):حصيلة الخدمات غير المالية التي قدمتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 31 ديسمبر 2019

الانشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	109793
التكوين في مجال التعليم المالي العام	101079
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	1560
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	3751
العدد الاجمالي للمقاولين المكونين	**216183**
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	90275
صالونات عرض/بيع	27237

المصدر: https://www.angem.dz/، 2020/03/23.

خلاصة الفصل:

لقد ساهمت الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أقامتها الحكومة الجزائرية في دعم وتمويل هذه المؤسسات وفي إقامة مشاريع متنوعة النشاطات، كما عملت على إعطاء امتيازات إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في المناطق الخاصة والريفية كمناطق الجنوب الكبير، وحققت بذلك مستوى من التنمية الاقتصادية التي كانت تهدف لها وتوفير مناصب شغل والتقليل من البطالة بدرجة كبيرة كما عملت على زيادة الدخل الوطني وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد.

إلاأنأصحاب المستثمرين الراغبين في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة قد واجهوا مجموعة من المشاكل أدت بهم إلى التراجع عن مواصلة نشاطهم وفشل مشاريعهم وعجزهم عن الاستمرار، فمثلا امتناع البنوط عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من حصولهم على الموافقة من طرف هيئات الدعم والتمويل على اعتبار أن التمويل الممنوح لهذه المؤسسات يحتوي على عنصر المخاطرة، مما يؤدي إلى فشل المشروع .

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية حول آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعتبر التمويل من ابرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لنقص الموارد المالية ورؤوس الاموال وكثافة العمالة ... الخ، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر. لهذا عمدت الدولة الجزائرية على توفير العديد من برامج الدعم المالي والفني للقضاء على هذه الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والاستمرار والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية، ومن بين هذه البرامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

وسيتم في هذا الجانب التطبيقي اجراء دراسة تطبيقية على كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، لولاية الوادي خصوصا، لمعرفة مدى مساهمتها في تحقيقي التنمية في منطقة الوادي وذلك من خلال:

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي.

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

ان الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كغيرها من الهيئات المهتمة بالتشغيل، تهدف الى معالجة ازمة الشغل بالجزائر، وفيما يلي سنتعرف على هذه الوكالة والاهداف الساعية لها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أولا: لمحة تاريخية

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جهاز تم إنشاؤه في عام 1996، وهو هيئة عامة محددة ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 والموافق ل 08 سبتمبر 1996، وتم تحديد قانونها الأساسي وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الجزائر العاصمة، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الرئيس المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة[1].

أما بالنسبة لفرع الوادي فقد افتتح سنة 1998، مقره الحالي حي 19 مارس الوادي، وتخصصه الاقليمي ولاية الوادي، وهي تسعى الى دعم الشباب واعطاء فرصة انشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة لهؤلاء الشباب، ولها عدة أهداف نذكر منها:[2]

- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية;
- الاشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة;
- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

في إطار قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بوظيفتها تقوم بما يلي:[3]

- دعم وتقديم المشورة ومرافقة المستفيدين الشباب في إنشاء الأنشطة;
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم للشباب المستفيدين;
- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك والضرائب و CNASوCASNOS، وما إلى ذلك);
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار – القطاعات المختلفة;

[1] هالم سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2] من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

[3] http://www.ansej.org.dz/. 2020/05/16 ،

– توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع الصغيرة لصالح المستفيدين الشباب;

– تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتشجيع إنشاء وتوسيع النشاط;

كذلك تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمهام اخرى تتمثل في:[1]

– تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به لتخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب خاصة منها الاعانات وتخفيض الفوائد;

– تبليغ الشباب المترشحين للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها;

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها;

– تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير بواسطة هيئات متخصصة;

– تستعين الوكالة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها;

– تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل احداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة;

– تشجيع كل اشكال الأعمال والتدابير الاخرى التي تهدف الى ترقية تشغيل الشباب.

ثالثا: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

تهدف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الى:

– تشجيع إنشاء وتوسيع السلع والخدمات من قبل المستفيدين الشباب.

– تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال.

رابعا:مصادر الموارد المالية للوكالة:[2]

–تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب;

–حاصل استثمارات الأموال المحتملة;

–الهبات والوصايا;

[1] هالم سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2] هالم سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 173.

-المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص السلطات المعنية؛

-كل حاصل آخر يرتبط بنشاطها.

خامسا: طرق التمويل:

يقدم الجهاز طريقتين للتمويل:[1]

- التمويل الثلاثي؛
- التمويل الثنائي؛

1-التمويل الثلاثي:

يتكون التمويل الثلاثي من :

1-المساهمة الشخصية للمستفيد الشاب؛

2-قرض غير مدفوع من ANSEJ (PNR)؛

3-قرض مصرفي مدعوم بنسبة 100٪ لجميع قطاعات النشاط ، مكفول من صندوق ضمان الضمان المتبادل لأرصدة المخاطر / المستفيدين الشباب.

*هيكله المالي: ويتم على مستويين:

أ-المستوى الأول: كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(26): التمويل الثلاثي حسب المستوى الأول

ائتمان الخدمات المصرفية	المساهمة الشخصية	قرض غير مدفوع (ANSEJ)	مبلغ الاستثمار
٪70	٪1	٪29	ما يصل إلى DA5،000،000

المصدر: http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/16.

[1] http://www.ansej.org.dz/2020/05/16 ،

ب–المستوى الثاني: كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(27): التمويل الثلاثي حسب المستوى الثاني

ائتمان الخدمات المصرفية	المساهمة الشخصية	قرض غير مدفوع (ANSEJ)	مبلغ الاستثمار
٪70	٪2	٪28	من DA 5،000.001 إلى DA10،000،000

المصدر: http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/16.

2–التمويل الثنائي:

يتكون التمويل الثنائي من:

1–المساهمة الشخصية للمستفيد الشاب;

2–قرض غير مدفوع من(PNR) ANSEJ .

*هيكله المالي: ويتم ايضا على مستويين:

أ–المستوى الأول: كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(28): التمويل الثنائي حسب المستوى الأول

المساهمة الشخصية	قرض غير مدفوع (ANSEJ)	مبلغ الاستثمار
71 ٪	٪29	ما يصل إلى DA5،000،000

المصدر: http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/16.

ب–المستوى الثاني: كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(29): التمويل الثنائي حسب المستوى الثاني

المساهمة الشخصية	قرض غير مدفوع (ANSEJ)	مبلغ الاستثمار
٪72	٪28	من DA 5،000.001 إلى 10،000،000 DA

المصدر: http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/16.

سادسا:المساعدات المالية والمزايا الضريبية التي يمنحها النظام:

يتلقى الشاب المستفيد مساعدات مالية ومزايا ضريبية عند تنفيذ مشروعه ، سواء في مرحلة الإنشاء أو في توسيع القدرات الإنتاجية[1].

1-مساعدات مالية:

- قرض غير مدفوع;
- قرض إضافي غير مدفوع إذا لزم الأمر للتمويل الثلاثي;
- تحسن سعر الفائدة المصرفية إلى 100٪.

2-مزايا ضريبية:

2-1 خلال مرحلة تحقيق الاستثمار:

- الإعفاء من ضريبة التحويل مقابل الاستحواذ على العقارات التي تتم في سياق إنشاء نشاط صناعي;
- الإعفاء من رسوم تسجيل عقد تأسيس الشركات;
- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5٪ من حيث الرسوم الجمركية على المعدات المشاركة مباشرة في تحقيق الاستثمار.

2-2- خلال فترة التشغيل وبدء النشاط:

-الإعفاء من ضريبة الأملاك على الإنشاءات وإضافات البناء لمدة 03سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات ، حسب موقع المشروع;

- الإعفاء الكلي من الضريبة الثابتة الفردي (IFU) ،أو من الضرائب وفقًا لنظام الربح الحقيقي لفترة "03 سنوات أو 06 سنوات أو 10 سنوات" ، اعتمادًا على موقع المنشأة للمشروع وهذا من تاريخ التكليف به;

-يمكن تمديد فترة الإعفاء هذه لمدة سنتين (2) ، عندما يوافق المستفيد على تعيين ثلاثة (3) موظفين دائمين على الأقل، يؤدي عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدد الوظائف التي تم إنشاؤها إلى سحب المزايا واسترجاع الرسوم والضرائب التي كان يجب دفعها;

ومع ذلك ، يظل المستثمرون (الأفراد في الضريبة الثابتة الفردية) خاضعين لدفع الحد الأدنى من الضريبة المقابلة لـ 50٪ من مبلغ(10000 DAIFU)المنصوص عليه في قانون الضرائب ، لكل سنة مالية ، بغض النظر عن رقم الأعمال المحققة;

[1]http://www.ansej.org.dz/.2020/05/16 ،

- تخفيض ضريبة الدخل الإجمالي (IRG)أو الضريبة على ارباح الشركات (IBS)، حسب الحالة، وكذلك ضريبة النشاط المهني(TAP)في نهاية الفترة الإعفاء خلال السنوات الضريبية الثلاث الأولى على النحو التالي:

- السنة الضريبية الأولى: تخفيض بنسبة 70٪;
- السنة الضريبية الثانية: تخفيض بنسبة 50٪;

-السنة الضريبية الثالثة: تخفيض بنسبة 25.

المطلب الثاني: انجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أولا: ارقام النظام الرئيسية لـ سنة 2016:

- يتم تمويل 45 مشروعًا في المتوسط يوميًا;
- 60% من المشاريع الممولة هم من الشباب من التدريب المهني;
- 80% من المشاريع الممولة أكاديميون;
-18%من المشاريع الممولة تبلغ استثماراتها أقل من 5 مليون دينار;
- 14% من المشاريع ممولة لصالح المرأة;
-92%من المستفيدين الممولين تقل أعمارهم عن 35 عامًا;
-يتم تمويل02٪ من المشاريع على سبيل التمديد.

ثانيا: المشاريع الممولة من قطاع النشاط:

الجدول رقم(30):المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

قبل 12/31 2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		بعد31/ 12		
الزراعة والصيد	15171	11 %	3686	%9	6705	10 %	8225	19 %	10847	26 %	6862	29 %	3479	31 %	54615	15 %
الفنون والحرف	21979	16 %	3559	08 %	5438	08 %	4900	11 %	4255	10 %	2170	09 %	320	03 %	42621	12 %
BTPH	9818	07 %	3672	09 %	4375	07 %	4347	10 %	5106	12 %	3838	16 %	1672	15 %	3282	09 %
الصناعة والصيانة	10807	08 %	2118	05 %	3301	05 %	3333	08 %	6614	16 %	4913	21 %	2720	24 %	33803	09 %
المهن الحرة	3648	03 %	569	01 %	826	01 %	1042	02 %	1450	04 %	1205	05 %	716	06 %	9456	03 %
الخدمات	79080	%56	29288	%68	45167	%69	21192	%49	12944	%32	4688	%20	2355	%21	194654	%53
المجموع	140503		42832		65812		43039		40856		23676		11262		367980	

المصدر: http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/18.

تؤكد النتائج المعروضة في الجدول أعلاه الاتجاهات الجديدة للنظام من حيث الأنشطة التي تم تمويلها:

- ارتفعت حصة الزراعة من26٪ في 2014 إلى29 ٪ في 2015 وإلى31 ٪ في 2016;
- ارتفعت نسبة البناء والاشغال العامة من12 ٪ في 2014 إلى16 ٪ في 2015 وإلى15 ٪ في 2016;
- ارتفعت نسبة الصناعة والصيانة من 16 %في 2014 الى 21 %في 2015 و الى 24 %في 2016;
- ارتفعت نسبة المهن الحرة من 4 %في 2014 الى 5 %في 2015 و الى 6 %في 2016;
- في قطاع الخدمات انخفض معدل التمويل بشكل حاد من 32 %في 2014 الى 21 %في 2016.

ثالثا: المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

الجدول رقم (31): المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الفترة	إجمالي المشاريع الممولة	المشاريع الممولة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	معدل(%)
منذ الخلق بتاريخ 2010/31/12	140503	858،6	٪5
2011	832،42	451	٪1
2012	65812	616	٪1
2013	039،43	591	٪1
2014	856،40	750	٪2
2015	676،23	655	٪3
2016	11262	628	٪6
منذ الإنشاء في 31/12/2016	367980	10549	٪3

المصدر:http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/18

-تقوم الوكالة بالتشجيع على إنشاء مشاريع مبتكرة وذات جودة وتوليد قيمة مضافة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة) من خلال الدعم المحدد المخصص لخريجي الجامعات رفع حصة المشاريع الممولة في هذا القطاع بنسبة 2٪ في عام 2014 ، بنسبة 3٪ في عام 2015 و 6٪ في عام 2016.

3-المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم:

الجدول رقم (32): المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم

المستوى التعليمي	تدريب احترافي	النسبة المئوية	جامعي	النسبة المئوية	إجمالي المشاريع الممولة
منذ الخلق بتاريخ 2010/31/12	33،561	24٪	14747	10٪	140503
2011	6920	16٪	2،906	07٪	42،832
2012	10469	16٪	3771	05٪	65812
2013	10675	25٪	2،964	07٪	43،039
2014	13،737	34٪	3،539	09٪	40،856
2015	11979	51٪	3،024	13٪	23،676
2016	7،451	66٪	2،001	18٪	11262
منذ الإنشاء في 31/12/2016	792،94	26٪	552،32	09٪	367980

المصدر: http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/18

- ارتفعت نسبة المشاريع التي مولها مستفيدوها من التدريب المهني من25 ٪ في 2014 إلى43 ٪ في 2015 وإلى66 ٪ في 2016.

-ارتفع معدل المستفيدين الجامعيين من8 ٪ عام 2014 إلى13 ٪ عام 2015 وإلى18 ٪ عام 2016.

-تمثل نسبة المستفيدين من التدريب المهني والأكاديميين 84٪ من المشاريع الممولة في عام 2016.

خامسا: المشاريع الممولة لصالح المرأة:

الجدول رقم (33): المشاريع الممولة لصالح المرأة

الفترة	المشاريع الممولة من النساء	اجمالي المشاريع الممولة	معدل
منذ الخلق بتاريخ 2010/31/12	18،375	140503	13٪
2011	2،951	42،832	7٪
2012	4،477	65812	7٪
2013	3،526	43،039	8٪
2014	3665	40،856	9%
2015	2،645	23،676	11%
2016	1،550	11262	14%
منذ الإنشاء في 31/12/2016	37189	367980	10٪

المصدر:http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/18.

-يتبين من خلال الجدول،ارتفاع معدل المشاريع الممولة لصالح المرأة بشكل ملحوظ من متوسط7 ٪ خلال الفترة (2010-2013) إلى9 ٪ في عام 2014 ، و11 ٪ في عام 2015 ، و14 ٪ خلال العام 2016.

سادسا: المشاريع الممولة بالامتداد:

الجدول رقم (34): المشاريع الممولة بالامتداد

الفترة	اجمالي المشاريع الممولة	مشاريع الإرشاد	معدل (٪)
منذ عام 2004 إلى 2010/31/12	140503	2441	2٪
2011	42832	606	1٪
2012	65812	627	1٪
2013	43039	501	1٪
2014	40856	462	1٪
2015	23676	256	1٪
2016	11262	196	2٪
منذ عام 2004 إلى 2016/31/12	367980	5089	1٪

المصدر:http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/18.

-لقد انتقل الجزء الكبير من المشاريع الصغيرة الممولة في التمديد إلى حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة ، نظرًا للعدد الكبير من الوظائف التي تم إنشاؤها (15،697 وظيفة).

سابعا: التأثير على الوظائف:

الجدول رقم (35): التأثير على الوظائف

الفترة	التأثير على الوظائف	المعدل (%)
منذ الخلق بتاريخ 2010/31/12	392،670	44.71٪
2011	92،682	10.55٪
2012	129،203	14.71٪
2013	96233	10.96٪
2014	93140	10.61٪
2015	51570	5.87٪
2016	22،766	2.59٪
منذ الإنشاء في 31/12/2016	878 264	100٪

المصدر:http://www.ansej.org.dz/، 2020/05/18.

-بلغ عدد الوظائف التي تم إنشاؤها عند بدء التشغيل من قبل المشاريع الممولة منذ الإنشاء 878264 وظيفة.

-للفترة 2014-2016 ، تم إنشاء 167.476 وظيفة من المشاريع الممولة ، أو 20 ٪ من إجمالي الوظائف التي أنشأتها ANSEJمنذ إنشائها.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

المطلب الأول: انجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية الوادي

سنستعرض هنا أهم انجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاحصائيات التالية للفترة الممتدة من (2010-2019) :

اولا: المشاريع الممولةمن طرف الوكالة للفترة من (2010-2019):

الجدول رقم (36):المشاريع الممولة من طرف الوكالة للفترة(2010-2019)

السنة	المشاريع الممولة	مناصب العمل المحتملة
2010	296	592
2011	561	1122
2012	680	1360
2013	702	1404
2014	494	988
2015	193	352
2016	158	282
2017	85	283
2018	60	179
2019	47	143
المجموع	**3276**	**6705**

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة من سنة2010 الى غاية 2013 كان متزايدا، حيث كانت في سنة 2010 ضعيفة نوعا ما، وهذا راجع الى عدم وعي المواطنين بالخدمات المقدمة من طرف الوكالة، وفي سنة 2011 نلاحظ ارتفاع ملحوظ في عملية تمويل المشاريع، حيث وصلت عدد المؤسسات الى في 2011 الى 561 مشروع، وبقيت في تزايد الى غاية 2013، وسبب هذه الزيادة هو التعديلات التي تقوم بها الحكومة من اجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة في ما يتعلق بإلغاء معدل الفائدة، الا ان هذه المشاريع بدأت في التراجع ابتداء من سنة 2014 الى غاية 2019، حيث ان اجمالي المشاريع

الممولة لسنة 2019 كانت 47 مشروع وهذا عدد قليل مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا راجع إلى خوف المواطنين من القدرة على تمويل المشروع وبالتالي احتمالية الفشل.

وللمزيد من التوضيح يمكن ترجمة الشكل البياني التالي :

الشكل رقم(08): تطور عدد المشاريع الممولة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010-2019)

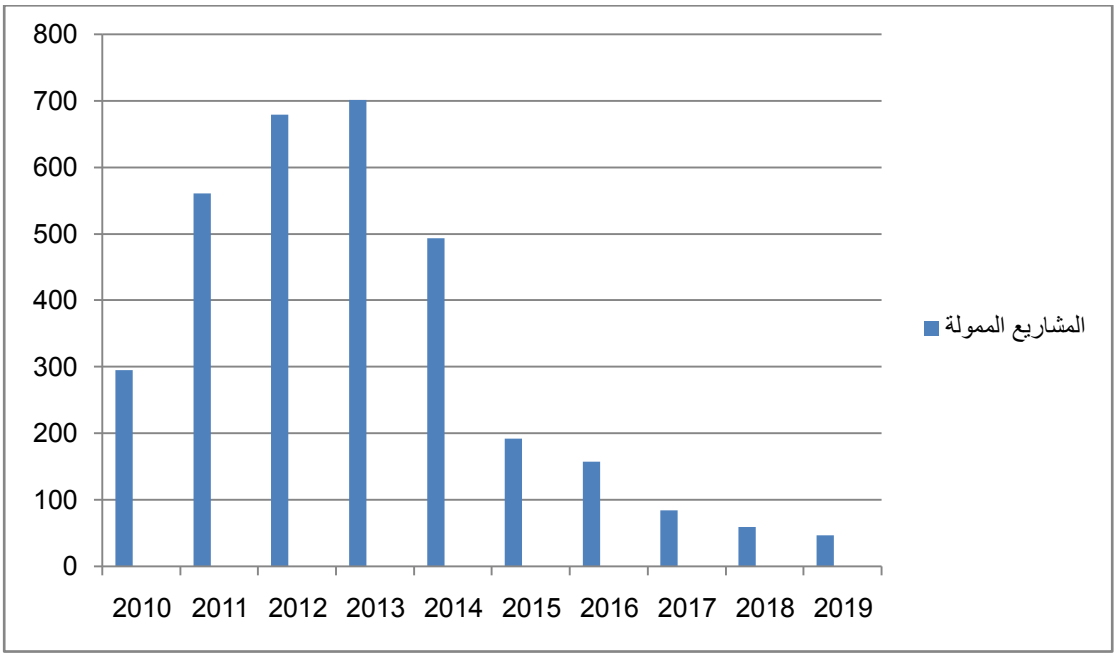

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول اعلاه .

ثانيا: عدد المشاريع الممولة حسب الجنس:

الجدول رقم(37): المشاريع الممولة حسب الجنس

السنوات	نوع الجنس	
	ذكر	انثى
2010	285	11
2011	537	22
2012	651	31
2013	668	34
2014	462	32
2015	175	18
2016	140	18
2017	75	10
2018	60	0
2019	43	4
المجموع	**3096**	**180**

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي .

نلاحظ من خلال الجدول ان تمويل فئة الذكور اكثر من فئة الاناث.

وللمزيد من التوضيح يمكن ترجمة الشكل البياني التالي :

الشكل رقم(09):المشاريع الممولة حسب الجنس

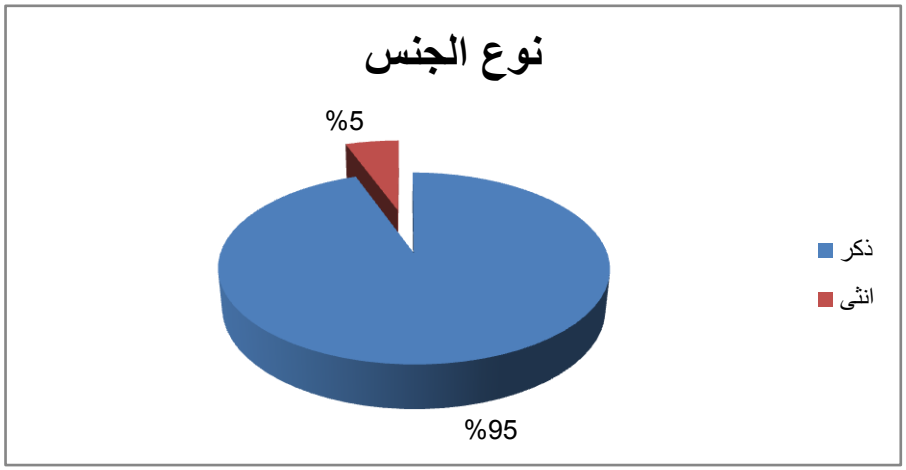

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول اعلاه

ثالثا: عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم(38): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	المشاريع الممولة
الزراعة	665
الحرف	242
البناء والأشغال العامة	312
صناعة السوائل	45
الصناعة	157
المهن الحرة	62
الخدمات	941
نقل البضائع	803
نقل الركاب	49
المجموع	**3276**

المصدر:إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن القطاع الممول في المرتبة الأولى هو قطاع الخدمات، حيث كانت عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع تقدر بـ 941 قطاع، يليها في المرتبة الثانية قطاع نقل البضائع قدر بـ 803 مشروع ممول، وفي المرتبة الثالثة قطاع الزراعة المقدر بـ 665 مشروع ممول.

رابعا: عدد المشاريع الممولة حسب الجهة:

الجدول رقم (39): عدد المشاريع الممولة حسب الجهة

الجهة	المشاريع الممولة
الوادي	2461
المغير	534
جامعة	281
المجموع	**3276**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي

نلاحظ أن معظم المشاريع التي مولت من طرف الوكالة كانت على مستوى منطقة الوادي، حيث قدرت بـ 2461 مشروع، تليها في المرتبة الثانية منطقة المغير قدرت بـ 534 مشروع، وأخيرا منطقة جامعة قدرت بـ 281 مشروع.

خامسا: عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (40): عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليم

المستوى التعليمي	المشاريع الممولة
غير مؤهل	0
مستوى التدريب المهني	3053
التكوين الجامعي	223
المجموع	**3276**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي .

نلاحظ من خلال الجدول ان الوكالة لم تمول أي اشخاص غير مؤهلين علميا.

سادسا: عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل:

الجدول رقم(41): عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل

نوع التمويل	المشاريع الممولة
تمويل مختلط	109
تمويل ثلاثي	3167
تمويل ذاتي	0
المجموع	**3276**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي

نلاحظ من خلال الجدول أن المشاريع المعمول بها من طرف الوكالة التمويل المختلط والتمويل الثلاثي، حيث أن أغلب المشاريع تمت بالتمويل الثلاثي وقدر عددها بـ 3167 مشروع، أما التمويل الذاتي لا تعمل به.

المطلب الثاني: نماذج عن اشخاص مولتهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي

لمعرفة اثر الاستفادة من برنامج الوكالة الوطنية لدعة تشغيل الشباب حاولنا دراسة بعض ملفات المستفيدين ورغم الصعوبات والتذرع بالسر المهني حاولنا من خلال الاجتهاد الشخصي وبعض المحاسبين الذين اشترطو تغيير الاسم والعنوان وتم تزويدنا بالمعلومات المتمثلة في تطور رقم الاعمال والارباح لعدة سنوات انطلاقا من تاريخ بداية النشاط، وانطلاقا من المعلومات المتحصل عليها وبناء على مكتسباتنا القبلية اتممنا حساب مختلف الضرائب والرسوم.

نموذج رقم 01:

الاسم :عبد الكريم

اللقب: -س-

النشاط: غسل وتشحيم السيارات

العنوان :حي السعادة-كوينين-

رقم السجل التجاري: A/2007/2728957

رقم التعريف الضريبي:0304244 3901 1981

رقم المادة:39070012509

تاريخ بداية النشاط:2013/02/20

رقم وتاريخ قرار الاعتماد:2013/535بتاريخ 2013/04/20

نسبة انجاز المشروع:100%

مبلغ الاستثمار: 6.000.000دج

مبلغ الامتيازات الممنوحة: 3330728.36 دج

الجدول رقم(42): يوضح تطور رقم الأعمال والامتيازات الممنوحة الوحدة : دج

السنة	رقم الاعمال	الربح قبل الضريبة	عدد العمال	الامتيازات			
				رسوم التسجيل	TVA	TAP	IRG
2013	7.524.145	705.882	1	10000	1020000	150482.9	151764.6
2014	8.845.722	811.885	2	/	/	176914.4	135565.5
2015	9.315.726	829.014	2	/	/	186314.52	140704.2
2016	9.506.067	878.692	3	/	/	190121.34	155607.6
2017	9.243.821	882.707	3	/	/	184876.42	156812.1
2018	8.806.232	780.214	4	/	/	176124.64	126064.2
2019	9.704.522	944.285	4	/	/	194090.44	175285.5
مجموع				10000	1020000	1258924.66	1041803.7
مجموع الامتيازات				3330728.36			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع المستفيد عبد الكريم –س–.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن رقم أعمال المؤسسة والربح في تزايد من سنة 2013 إلى سنة 2019وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة وهذا يدل على المرافقة الصندوق للمؤسسة،ونظرا إلى أن موقع المؤسسة يقع في منطقة يجب ترقيتها فانه يستفيد من 6 سنوات كإعفاء من جملة من الضرائب والرسوم وتتمثل في رسوم التسجيل والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني وضريبة على الدخل الإجمالي،ونظرا إلى انه قام بتشغيل أكثر من 3 عمال فانه استفاد من سنتين إضافيتين كإعفاء وعليه فقد تحصل على ما مجموعه 3330728.36 كامتيازات ساهمت في دعم نشاطه.

نموذج رقم 02:

الاسم :علي بن الهادي

اللقب: - ب -

النشاط: معمل خياطة حديثة

العنوان : كوينين

رقم السجل التجاري: A/2009/2704326

رقم التعريف الضريبي: 198339010131145

رقم المادة: 39070009622

تاريخ بداية النشاط:2009/06/07

رقم وتاريخ قرار الاعتماد:2009/810 بتاريخ 2009/6/29

نسبة انجاز المشروع:100%

مبلغ الاستثمار: 10.000.000.00 دج

مبلغ الامتيازات الممنوحة: 5071060.16 دج

الجدول رقم(43):يوضح تطور رقم الأعمال والامتيازات الممنوحة الوحدة: دج

السنة	رقم الاعمال	الربح قبل الضريبة	عدد العمال	الامتيازات			
				رسوم التسجيل	TVA	TAP	IRG
/6/7 الى12/31/ 09	4.500.154	450.218	3	30000	1700000	90003.08	27065.4
2010	9.203.214	910.328	3	/	/	184064.28	165098.4
2011	10.045.325	1.520.300	4	/	/	200906.5	28105
2012	10.114.043	1.330.269	4	/	/	202280.86	291080.3
2013	10.126.127	1.040.152	5	/	/	202522.54	204045.6
2014	10.106.994	1.052.955	5	/	/	202139.88	207886.5
2015	10.155.253	1.122.362	5	/	/	203105.06	228708.6
2016	10.722.222	1.142.255	5	/	/	214444.44	234676.5
2017	10.853.106	1.152.217	5	/	/	217262.12	237665.1
المجموع				30000	1700000	1716728.76	1624331.4
مجموع الامتيازات				5071060.16			

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع المستفيد علي عبد الهادي –ب–.

يتضح من خلال الجدول اعلاه أن رقم اعمال المؤسسة والربح في تزايد طفيف من سنة 2009 الى سنة 2017 وهذا يدل على ان المؤسسة في حالة مستقرة، ومن خلال الجدول فقد استفادت المؤسسة من ما مجموعه 5071060.16 دج كامتيازات موزعة على 6 سنوات اعفاء من دفع الضرائب والرسوم كون المؤسسة تقع في منطقة يجب ترقيتها، بالإضافة الى سنتين نظير تشغيل اكثر من 3 عمال، وهذا مما حقق نوعا من الاستقرار في نشاط المؤسسة.

نموذج رقم 03:

الاسم :احمد بن خليفة

اللقب:- ع -

النشاط: مؤسسة اشغال بناء

العنوان :كوينين

رقم السجل التجاري: A/2009/1409

رقم التعريف الضريبي: 1982390106125847

رقم المادة: 39070005720

تاريخ بداية النشاط:2009/03/18

رقم وتاريخ قرار الاعتماد:2009/928بتاريخ 2009/01/25

نسبة انجاز المشروع:100%

مبلغ الاستثمار:10.000.000.00 دج

مبلغ الامتيازات الممنوحة: 2873334.76 دج

جدول رقم (44): يوضح تطور رقم الاعمال والامتيازات الممنوحة الوحدة: دج

السنة	رقم الاعمال	الربح قبل الضريبة	عدد العمال	الامتيازات			
				رسوم التسجيل	TVA	TAP	IRG
2009	10.104.124	1.054.235	5	30000	1700000	202082.4	256270.5
2010	8.822.215	900.352	5	/	/	176444.43	210105.6
2011	5.114.258	620.990	5	/	/	102285.16	126297
2012	6.026.201	652.254	7	/	/	120504.02	135676.2
2013	5.119.215	522.205	8	/	/	102384.3	96661.5
2014	7.220.354	794.254	9	/	/	144407.08	178276.2
2015	4.554.668	369.224	9	/	/	91093.36	50767.2
2016	4.587.223	440.782	9	/	/	91744.46	72234.6
المجموع				30000	1700000	1030945.21	1126288.8
مجموع الامتيازات				2873334.76			

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع المستفيد احمد بن خليفة –ع-.

نرى من خلال الجدول أعلاه أن رقم أعمال المؤسسة والربح في تذبذب كبير من سنة 2009 إلى سنة 2016، وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة اضطراب،وهذا يعود إلى عدم وجود الحماية القانونية للأشخاص كون مثل هذه النشاطات تتميز بالمنافسة الشرسة،وبما أنها شركات صغيرة فإنها لاتقدر على مجابهة المؤسسات الكبيرة،وبما أن موقع المؤسسة يقع في منطقة يجب ترقيتها فانه يستفيد من إعفاء لمجموعة من الضرائب والرسوم لمدة6 سنوات، ونظير تشغيله أكثر من 3 عمال فانه يستفيد من سنتين إضافيتين كإعفاء، وعليه فقد تحصل على ما مجموع ة 2873334.76 دج كامتيازات ساهمت في دعم نشاطه.

ملاحظة: في حالة مواصلة المؤسسة لنشاطها يستفيد صاحب المشروع من تخفيض لمختلف الضرائب والرسوم لمدة ثلاثة سنوات الأولى للإخضاع على النحو التالي:

- السنة الضريبية الأولى: تخفيض بنسبة 70٪؛
- السنة الضريبية الثانية: تخفيض بنسبة 50٪؛
- السنة الضريبية الثالثة: تخفيض بنسبة 25٪.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل عرض ميدان الدراسة ، ومنهجية العمل وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة التي تهدف أساسا إلى كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فحاولنا من خلال الإحصائيات المقدمة لنا من الوكالة التعرف على درجات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال سنوات، القطاعات الممولة، نوع التمويل وغيره.

إذن على صاحب المشروع الدراسة الجيدة لمشروعه داخليا وخارجيا مع مراعاة جميع الظروف والابتعاد خاصة عن المشاكل التي لا تحبذها هذه الآليات والبنوك وذلك من اجل هدف واحد وهو الحصول على التمويل الأمثل بالنسبة لمؤسسته.

مع العلم أن التمويل الأمثل هو الذي يجلب قيمة مضافة اكبر في زمن أقصر وتكلفة أقل.

الخاتمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد أهم القطاعات التي تولي له الدول أهمية بالغة لما لها من دور كبير في المساهمة في اقتصاديات هذه الدول المتقدمة، خاصة في ضل التغيرات السريعة والمتعاقبة في مستويات التكنولوجيا وتعدد الازمات الاقتصادية، والجزائر من بين الدول التي تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كسياسة منها بالنهوض بالاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات، وفي هذا الدراسة تطرقنا الى موضوع آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي)**، بهدف الاجابة على الاشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في:

ما هي الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف تقوم بدورها في تمويل هذه المؤسسات؟

وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

– أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة، وهذا في قدرتها المتميزة في توفير مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة وتحقيق ناتج محلي خام، مما يساعد على إحداث تطور في بعض الدول النامية .

– تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكالا وفقا لتنوع المجالات والأنشطة الاقتصادية .

– تسعى الوكالة الوطنية لدعم الشباب الى دعم الشباب واعطاء فرصة انشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة لهؤلاء الشباب وتعزيز القدرات الانتاجية.

– ضرورة تكثيف السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وضرورة توفر مرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دعما لها.

– هناك تراجع في السنوات الأخيرة في المشاريع الممولة من طرف الوكالة وهذا راجع إلى:

*الريبة حول مشروعية الفائدة المقدمة من طرف البنك.

*يتم تقديم المشاريع بدون دراسة جدوى اقتصادية جادة.

* ميل اغلب الشباب إلى قطاع الخدمات(النقل).

* عدم وجود حماية قانونية واقتصادية للمؤسسات من خلال اغراق السوق بالسلع الاجنبية على حساب المنتوج المحلي.

* عدم استفادة المؤسسات من المشاريع في شكل المقاولة من الباطن بسبب المؤسسات الكبرى ونظرا للازمة الاقتصادية التي مست مختلف المجالات وخاصة قطاع الانشطة العمومية.

– كما اثبتت نتائج الدراسة أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهمت في زيادة اقبال الشباب على انشاء مؤسسات خاصة بهم وتطوير رقم اعمالها رغم المعوقات والمشاكل وهذا مايظهره تطور عدد الشركات المنشأة منذ فتح هذه الاخيرة.

– كما ساهمت الوكالة في تطوير النشاط الزراعي والفلاحي على مستوى الولاية عن طريق استغلال ميول الشباب لهذا النشاط كونه النشاط السائد في الولاية.

–نتائج اختبار الفرضيات:

بعد الانتهاء من الدراسة يمكننا أن نختبر الفرضيات المطروحة في مقدمة الدراسة كما يلي:

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وتراجع نسبة البطالة من خلال تمويلها من طرف هيئات الدعم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

– تعتبر الآليات والهيئا ت المقاولاتية الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم الهيئات التي أقامتها الحكومة بهدف دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحل المشاكل والعقبات التي تواجه هذه المؤسسات وتعيق تنميتها وتحقيق أهدافها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة التمويل، فأغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الإقراض البنكي، غير ان البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأول لا يملكون ذلك، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

– تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى ولاية الوادي في التنمية المحلية من خلال تمويل ودعم ومرافقة الانشطة المرتبطة بالمنطقة مثل مختلف الانشطة الزراعية وتربية المواشي وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

–التوصيات:

هذا وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، سنحاول وضع بعض التوصيات كما يلي:

– معالجة مشكل التمويل لهذه المؤسسات وذلك برفع القيود عن البنوك لتسهيل عملية الاقراض من المستفيدين من خلال جعل الحسابات مكشوفة ودقيقة بهدف اقناع المستفيدين بمصير اموالهم المستثمرة، ومدى امكانية نجاح مشاريعهم واستمراريتها.

– توعية المواطن بأهمية الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في انجاح المشروع، عن طريق الدعاية الاعلامية بكافة وسائل الاتصال الحديث.

-تكثيف الجهود الخاصة بالسياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها.

-العمل على ترسيخ الشفافية في مؤسسات التمويل من خلال جعل الحسابات مكشوفة ودقيقة بهدف اقناع المواطنين بمصير الاموال التي يستفيدون منها.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في الاجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة، والتساؤلات الفرعية، بما تقتضيه من عناصر اساسية واطراف ذات علاقة، كما نرجو اننا قد وفقنا في وضع فرضيات الدراسة ومحاولة اثبات صحتها من عدمها.

وعليه نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مشاريع دراسات مستقبلية كما يلي:

- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشاريع الاستثمارية في منطقة الوادي.

-مساهمة برامج وآليات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات المصغرة.

- كيف يجب هيكلة القطاع المصرفي حتى يصبح ملائما لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. ابراهيم سيد أحمد، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط 01، مصر، 2015.
2. أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
3. أحمد محي خلف سقر، المشروعات الصغيرة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020.
4. حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة في الدول الصغيرة، 2018.
5. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مصر، 2018.
6. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013.
7. سمير العبادي، المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
8. طاهر محسن منصور الغالبي، ادارة واستراتيجيات منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة، ط 01، دار وائل للنشر، الاردن، 2009.
9. عبدالله حسين جوهر، ادارة المشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ،2011.
10. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
11. عزت خيرت يوسف، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،دار التعليم الجامعي ،مصر ،2018.
12. طارق عبد الباري وسوزان عبد القادر، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المكتبة الأكاديمية، مصر ، 2006 .
13. مُحَّد خليل محمود مُحَّد، المشروعات الصغيرة طريق للتنمية المستدامة، دار حميثراللنشر والترجمة، مصر، 2018.
14. مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2014.
15. هالة مُحَّد لبيب عنبه، ادارة المشروعات صغيرة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2001.

2- التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

16. الجريدة الرسمية، القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار المادة 12، العدد 46، الجزائر الصادرة في 3 اوت 2016.

17. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم: 02/17، المؤرخ في 2017/01/11.
18. المادة رقم 551 من القانون التجاري الجزائري، سنة 2007.

3- الرسائل والأطروحات الجامعية:

19. أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية للشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2015.
20. بلال زويوش، السلوك ألابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدوافع والمحددات ،أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2017.
21. بلخير فريد، التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018.
22. زيتوني صابرين، الشراكة الاجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة دكتوراه ،جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم ،2017.
23. سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة.
24. سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2016.
25. سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017
26. رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر-البطالة)، أطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2014.
27. زينب شنوف، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب أصحاب مؤسسات الصناعة التقليدية الحرفية ورقلة، اطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة،2016.
28. صديقي خضرة، واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
29. عبد الرزاق منيش، دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب والمقاولين، اطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد لمين دباغين ، سطيف، 2018.
30. مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2017.

31. مرزوقي نوال ،معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و14000،مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس –سطيف ،2010.

32. مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.

33. مهني اشواق، مساهمة ممارسات وظيفة الموارد البشرية في تحسين اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2018.

34. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2017.

4– المجلات والملتقيات:

35. بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية الجزائر في علاج البطالة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، الجزائر، العدد السادس، 2016، ص 209.

36. تلي سيف الدين، تقييم دور هياكل التقييم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة آفاق علمية، تمنراست العدد 02، 2019، ص 309.

37. ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، ص 216.

38. براهيمي حياة و جعيجع نبيلة، ملتقى دولي حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر، جامعة المسيلة، بدون تاريخ ولا صفحة.

39. بن نذير نصر الدين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري، ملتقى حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة، 2018.

40. مداس حبيبة وكحلول فتيحة، استراتيجية دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الراعية لها في الجزائر، ملتقى وطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

5- Livres

41.Géraldd'amboise. La PME canadienne. Presses Université Laval. Canada.1989.

42. Josée St pierre. La gestionfinancière des PME. Presses de l'université du Québec .canada. 2 édition 2003.

6-Thèse de doctorat

43.AlyDiadjiry. La défaillance des PME belges. Thèse de doctorat. Universitécatholique de la Louvain. 2004.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

44. **https://www.cnac.dz**

45. **http://www.andi.dz/**

46. **https://www.angem.dz/**

47. **https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/com**

الملاحق

الملحق: إحصائيات متعلقة بالفترة الممتدة بين 2010 إلى غاية 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
فرع الوادي
*****

احصائيات متعلقة بالفترة الممتدة بين 2010 إلى غاية 2019

Dispositif	ANSEJ	
Période	Projets financés	Ptetiel emplois
2010	296	592
2011	561	1122
2012	680	1360
2013	702	1404
2014	494	988
2015	193	352
2016	158	282
2017	85	283
2018	60	179
2019	47	143
TOTAL	3276	6705

sex	Hommes	Femmes
Période		
2010	285	11
2011	537	22
2012	651	31
2013	668	34
2014	462	32
2015	175	18
2016	140	18
2017	75	10
2018	60	0
2019	43	4
TOTAL	3096	180

Secteur d'activité	Nb
Agriculture	665
Artisanat	242
Bâtiment et travaux publics	312
Hydraulique	45
Industrie	157
Professions Libérales	62
Services	941
Transport de Marchandises	803
Transport de Voyageurs	49
TOTAL	3276

Annexe	Nombre
EL OUED	2461
EL MEGHAIER	534
DJAMAA	281
Total général	3276

niveau de d'instrucation	nombre
sans qualification	0
niveau de formation professionnelle	3053
formation universitaire	223
TOTAL	3276

Type de financement	nombre
MIXTE	109
TRIANGULAIRE	3167
AUTO FINANCEMENT	0
TOTAL	3276

PHASE	nombre
EXTENSION	15